النهج الديمقراطي

إلى الأمام في أفق الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⵜ ⴰⵏⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵉ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵙⵙⵓⵎⵉⵜ

• العدد: 502

30 مارس - 5 أبريل 2023

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : جمال براجع • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

المغرب الكبير: بين طموح الشعوب وتخاذل الأنظمة

كلمة العدد

الغلاء: نهب للطبقات الشعبية واغتناء للكتلة الطبقية السائدة والامبريالية

تشهد بلادنا إرتفاعا كبيرا للأثمان طال جل المواد والخدمات تكتوي بناره كل الطبقات الشعبية. وتتحمل الكتلة الطبقية السائدة التي تتكون من مالكي الأراضي الكبار والبرجوازية الاحتكارية التبعية والامبريالية الغربية المسئولية الأساسية عن الغلاء الذي وصل مستويات لا تطاق في المغرب. فمالكو الأراضي الفالحية الكبار، لمراكمة الثروات بالعملة الصعبة في الخارج لتمويل احتياجاتهم من مواد البدخ، يوجهون انتاج ضيعاتهم، في المقام الأول، للتصدير، أساسا، نحو أوروبا الغربية. ويصب، بالتالي، اهتمامهم الأساسي على زيادة الصادرات. ويتم ذلك على حساب السوق الداخلية التي تمون من فائض صادراتهم من النوعية المتدنية التي لا تقبلها السوق الأوروبية الغربية ومن إنتاج الفالحين المتوسطين والصغار. وبسبب ارتفاع كبير لصادرات هؤلاء المالكين الكبار من الخضراوات نحو أوروبا وإفريقيا في المدة الأخيرة، انخفض تموين السوق الداخلية منها بشكل كبير. مما أدى إلى ضعف العرض بالمقارنة مع الطلب وأدى إلى ارتفاع الأثمان الذي عمقه جشع الوسطاء والمضاربين.

فمسئولية غلاء أثمان الخضراوات يتحملها، أساسا، مالكو الأراضي الفلاحية الكبار الذين يوجهون إنتاجهم نحو التصدير، عوض توجيهه، أساسا، إلى السوق الداخلية والمساهمة، بالتالي، في السيادة الغذائية لشعبنا.

أما استمرار ارتفاع أثمان المحروقات رغم تراجع الأسعار في السوق الدولية، فهو نتيجة الاحتكار الذي تمارسه كمشة من الشركات التي تجني أرباحا خيالية.

إن البرجوازية الاحتكارية الصناعية والخدماتية، لكونها تحتل موقعا متخلفا في قسمة العمل على المستوى الدولي يحصرها في أنشطة ذات قيمة مضافة ضعيفة (انتاج الخامات والمواد النصف مصنعة والصناعات التي تتطلب يدا عاملة ضعيفة التأهيل: تركيب الآليات المنزلية... النسيج والألبسة، الصناعات الغذائية... أنشطة خدماتية كمراكز الاتصال)، وتستورد الآليات والتكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج الغالية الثمن، فإنها تلعب أيضا دورا هاما في موجة الغلاء من خلال الاستفادة من ارتفاع أثمان عوامل الإنتاج المستوردة للرفع من أثمان منتجاتها بشكل أكبر بكثير من ارتفاع كلفة الإنتاج مما يضاعف أرباحها، خاصة مع تجميد أجور العمال والعاملات.

لقد وجدت الشركات المتعددة الإستيطان في جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، اللذان أديا إلى إضطرابات في سلاسل التوريد وارتفاع مؤقت للمحروقات، جادتها لتبرير إرتفاع غير مسبوق لأثمان منتجاتها. وقد بينت دراسة أجريت حول شركات أمريكية متعددة الاستيطان أن 54 في المئة من ارتفاع أثمان منتجاتها هو ربح إضافي بينما يعود 38 في المئة من الإرتفاع إلى الإضطرابات السالفة الذكر و8 في المئة فقط إلى زيادة الأجور. ولا تختلف ممارسة الشركات الأوروبية المتعددة الجنسية عن مثيالتها الأمريكية.

وتساهم البرجوازية الكمبرادورية المغربية التي تلعب دور الوسيط بين الشركات المتعددة الاستيطان والسوق الداخلية بقسطها في الغلاء.

إن الغلاء، الذي لا يوازيه ارتفاع بنفس النسبة للقدرة الشرائية، يساهم في تفقير الطبقات الشعبية واغتناء الكتلة الطبقية السائدة والامبريالية. إنه أحد أخطر أشكال النهب والتراكم البدائي للرأسمال. وهو بالتالي أحد الوسائل الذي تلجأ إليه الرأسمالية لمواجهة ميل نسبة الربح نحو الإنخفاض الذي تعاني منه. إنه أحد أخطر أشكال الحرب الطبقية التي تشنها الكتلة الطبقية السائدة والأمبريالية ضد الطبقات الشعبية والتي تحاول التملص من تحمل مسئوليتها عنه (أي الغلاء) تحت ذرائع مختلفة كالعامل الخارجي أو التقلبات المناخية أو غيرها.

إن استئصال الغلاء بشكل نهائي يتطلب التخلص من الرأسمالية والانتقال إلى الاشتراكية. لكن مواجهته، الآن وهنا، مهمة أساسية وملحة لكونه عدوان غاشم على الطبقات الشعبية يهدد الملايين بالمزيد من التفقير، بل بالجوع والموت البطيء. لذلك لا بد من حشد أكبر قوة شعبية لمواجهته. وتتحمل كل القوى المناضلة، بما فيها الجبهة الاجتماعية، مسئولية كبرى في قيادة هذه المعركة من خالل وضع قضية التصدي للغلاء على رأس أولوياتها وتجاوز التناقضات الثانوية بينها وتغليب إرادة النضال الوحدوي وبلورة خطة تحدد الأساليب التنظيمية المناسبة والمطالب الملحة والأشكال النضالية المالئمة. ●

ضيف العدد: علي الجلولي

المغرب الكبير الذي نناضل من أجله ليس وحدة فوقية بين أنظمة تأخذ إجراءات تهم تسهيل الحركة والسلع، بل هو سيرورة شعبية ثورية قاعدية تنجزها شعوبنا وطبقاتنا المضطهدة في إطار سيرورة نضالها المعقد من أجل التحرر والانعتاق.

النهج الديمقراطي العمالي يدعو لتكثيف النضال الوحدوي للتصدي لموجات الغلاء 2

الإعلام من أهم الوسائل لتأبيد الاستبداد 5

المرأة العاملة وتحديات العمل النقابي الديمقراطي 12

التطبيع التربوي والأكاديمي، المخاطر ومهام الحركة الطلابية 14

www. annahjaddimocrati. org annahjad@gmail. com السحب: Anté Prima

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي العمالي يدعو لتكثيف النضال الوحدوي للتصدي لموجات الغلاء ولكافة أوجه التطبيع وتقوية التضامن الشعبي مع نضالات الشعب الفلسطيني

اجتمع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دورته العادية يوم الأحد 26 مارس 2023 بالرباط حيت تداول في أهم المستجدات الدولية والوطنية، وسجل ما يلي:

× استمرار الحرب في أوكرانيا والتصعيد المستمر لحلف الناتو والغرب الرأسمالي بقيادة الو. م. أ الرافض ل"مبادرات السلام والتسوية" والراغب في إدامة الحرب والاستمرار في فرض هيمنته الأحادية على العلاقات الدولية بواسطة تأجيج الحروب وفرض الوصاية على الدول والشعوب، وفي المقابل تصاعد التقاطب الدولي وبروز قوى صاعدة مؤثرة (الصين وروسيا ومجموعة البريكس...) رافضة للهيمنة الأمريكية المالية والاقتصادية والعسكرية على العالم.

× الانهيار المالي لبعض الأبناك (بنك سيليكون فالي...) في الولايات المتحدة الأمريكية مما يؤشر على استمرار وتعمق الأزمة المالية والاقتصادية التي ستكون لها تداعيات خطيرة على أوضاع الطبقة العاملة والجماهير الشعبية العريضة في الكثير من بلدان العالم.

× استمرار الرفض للتواجد الإمبريالي الفرنسي وغيره بالقارة الأفريقية وبداية التحلل من المعاهدات الكولونيالية لنهب الثروات وللحد من استقلال الدول، وتصاعد النضال التحرري ضد الهيمنة والتدخلات الاستعمارية بالقارة الأفريقية.

× اتساع قاعدة نضالات الشعب الفرنسي احتجاجا على رفع سن التقاعد (أكثر من ثلاث ملايين محتج في الشوارع) وانخراط جميع النقابات العمالية بما فيها عمال النظافة والإطفاء في هذه الحركة الاحتجاجية التي واجهها النظام الفرنسي بالتدخلات القمعية.

× التغيرات السريعة بالشرق الأوسط كتراجع التصعيد بين دول المنطقة (إيران - السعودية...) وتوالي قصف وتدمير الطيران الإسرائيلي للبنيات التحتية لسوريا وخاصة المطارات مما يعمق مآسي الشعب السوري في ظل الصمت العربي والدولي، وداخل فلسطين المحتلة يتصدع مجتمع الكيان الصهيوني الفاشي وتتصاعد المقاومة الشعبية الفلسطينية له من جهة أخرى.

× استمرار النظام المخزني من تعميق علاقات التحالف العسكري مع الكيان الصهيوني وتشجيع التغلغل الاقتصادي للشركات الصهيونية في قطاعات استراتيجية ببلادنا (الفلاحة - التنقيب - التكنولوجيا العسكرية -الاختراق الثقافي والاكاديمي...)

× استمرار ارتفاع نسبة التضخم والمديونية ورفع نسب الفائدة وبيع سندات الخزينة العامة مما يؤشر على أزمة مالية واقتصادية خطيرة ستؤدي إلى الاستمرار في التبعية وفي سياسة التقشف والغلاء وضرب القدرة الشرائية للعمال والمأجورين وعموم الجماهير الكادحة.

إن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي وهو يتابع هذه التطورات يعلن للرأي العام الدولي والوطني ما يلي:

× يعتبر أن نهاية عالم القطبية الأحادية وتصدع الهيمنة العسكرية والاقتصادية للغرب الرأسمالي ولحلف الناتو وللمؤسسات المالية والشركات الامبريالية الغربية معالم في الطريق لتوفير ظروف دولية ملائمة لنضالات الشعوب ولتشكيل جبهات وتحالفات للتحرر من الامبريالية والرأسمالية ولبناء أو إعادة بناء أحزاب مستقلة شيوعية للطبقة العاملة.

× يعتز بالتحركات الشجاعة للمقاومة الفلسطينية ويشيد بعملية كتائب أبوعلي مصطفى بجنوب نابلس كما يشيد بنجاح الإضرابات الطعامية للأسرى الفلسطينيين والحملة الدولية للتضامن معهم مما أدى إلى تحقيق مطالبهم.

× يتوجه لكافة القوى التقدمية والديمقراطية والحية بالبلاد ويدعوها لتكثيف النضال الوحدوي في وجه كافة أوجه التطبيع مع كيان الأبارتايد الصهيوني وتقوية التضامن الشعبي مع نضالات الشعب الفلسطيني ويدعو إلى الانخراط الشعبي الواسع في التظاهرات التي دعت لها "الجبهة المغربية للتضامن مع فلسطين وضد التطبيع "بالعديد من المدن المغربية بمناسبة يوم الأرض 30 مارس.

× يدين القمع الموجه للمحتجين بفرنسا ويعلن تضامنه المبدئي مع نضالات الحركة النقابية والشبيبية والقوى التقدمية بفرنسا وبباقي بلدان أوروبا ضد ضرب المكتسبات الاجتماعية وفي مقدمتها قوانين تمديد سن التقاعد المشؤومة.

× يدعو للتصدي لموجات الغلاء المتصاعدة والمستمرة وينادي بتطوير الوحدة النضالية ضد السياسات الطبقية التصفوية للنظام المخزني ويتوجه لعموم الشعب المغربي بالدعوة للمشاركة الوازنة في الأشكال النضالية التي ستنظمها "الجبهة الاجتماعية" بالعديد من المدن المغربية يوم 8 أبريل 2023 ضد الغلاء ومن أجل العدالة الاجتماعية.

× يسجل اعتزازه بالانتصار المتميز لعمال/ت كوباك جودة في معركتهم البطولية من أجل مطالبهم المشروعة ويحيي كافة المتضامنين معهم مما يبرهن على أن النضال الميداني المنظم والوحدوي والدؤوب هو الطريق الفعال للوقوف في وجه مؤامرات الباطرونا وجشعها.

× يعلن انخراطه ودعمه المبدئي للنضالات العمالية والشعبية في كافة مناطق المغرب ومنها -نضالات عمال شركة طوطال/ حكامة بطنجة- عاملات شركة سيكوميك بمكناس - عمال شركات النظافة بالعديد من المناطق كبركان - نضالات فلاحي زاوية سيدي بنعيسى اللواثة بإقليم صفرو من أجل الحق في الماء والتنمية - نضالات الفلاحين والعمال الزراعيين من أجل الحق في الأرض والحقوق الشغلية - النضالات ضد الغلاء والحق في السكن والتنمية بالقنيطرة والبيضاء وبن سليمان والمحمدية وبركان وإقليم الناظور وغيرها...

× تجديد الدعوة للمركزيتين النقابيتين المناضلتين (إ. م. ش) و(ك. د. ش) للتنسيق والنضال المشترك لمواجهة الهجوم الرأسمالي المخزني وتحمل مسؤوليتهما التاريخية في مواجهة المخططات الطبقية الخطيرة التي تستهدف مكتسبات الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي.

× يجدد إصراره على ضرورة إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بسجون النظام، والكف عن قمع الحريات ومضايقة التنظيمات المعارضة للسياسات الرسمية، والتدخل القمعي لانتهاك حرمة الجامعات المغربية وقمع الطلبة.

وفي الأخير يدعو حزب النهج الديمقراطي العمالي كافة العمال والفلاحين الصغار والكادحين والمناضلين الميدانيين والمثقفين الثوريين إلى الانخراط بلا تردد في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كضرورة تاريخية لمواجهة الاستغلال الطبقي ولتوفير الأداة الرئيسية للتغيير الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية وشيوعية.

حزب النهج الديمقراطي العمالي

المكتب السياسي

26 مارس 2023

لا بديل عن المقاومة الشعبية

صفرو

اللجنة المحلية لدعم المعتقل السياسي ع. باسيدي تسلط الضوء على تطورات معركة فلاحي زاوية سيدي بنعيسى

يوم الخميس 23 مارس 2023 عقدت اللجنة المحلية لدعم المعتقل السياسي المناضل عز الدين باسيدي اجتماعا بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بصفرو. وبعد تدارس عدة قضايا ذات الصلة بملف فلاحي زاوية سيدي بنعيسى/الواثة وكذا استحضار ظروف واحوال المعتقل السياسي المناضل عزالدين باسيدي بالسجن المحلي بصفرو، خلص الاجتماع إلى ما يلي :

1 - استمرار اللجنة في دعمها لكافة الخطوات النضالية والتدبيرية التي يخوضها فلاحو زاوية سيدي بنعيسى على أرضية ملفهم المطلبي وفي مقدمته قضية مياه السقي.

2 - إدانتها لأسلوب المراوغة والتماطل الذي تنهجه السلطات الإقليمية والمحلية حيال خلاصات حواراتها مع ممثلي الفلاحين، ومطالبتها بالإسراع في تنفيذ مخرجات لقاء/حوار، 26 شتنبر 2022 كمدخل لحل جذري نهائي لمشكل مياه السقي.

3 - تجدد المطالبة بإطلاق سراح الرفيق المعتقل عزالدين اباسيدي، وتبرئته من التهم الملفقة. كما تجدد شكرها وامتنانها لهيأة الدفاع التي رافعت وآزرت الرفيق المعتقل منذ اعتقاله إلى لحظة النطق بالحكم ابتدائيا فضلاً عن زيارته بالسجن المحلي وستؤازره طبعاً خلال مرحلة الاستئناف.

كما تجدد دعمها وتضامنها المبدئي والمطلق مع عائلة المعتقل السياسي عزالدين اباسيدي.

4 - تعلن عن تنظيم ندوة صحفية لتسليط الضوء على مسار ملف ومعركة فلاحي زاوية سيدي بنعيسى بإقليم صفرو، وفضح تلاعبات وتماطل السلطات في أجرأة الحل لهذا المشكل.

وعليه،، تم تحديد تاريخ الخميس 30 مارس 2023 على الساعة التاسعة ليلا بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بصفرو كموعد لهذه الندوة.

ويُعتبر هذا الإعلان بمثابة دعوة لكافة المنابر الصحفية الجادة لحضور اشغال الندوة.

عن اللجنة المحلية

المحمدية

من سيحمي المواطنة فاطمة؟

تعرضت المواطنة فاطمة لتهديدات "منحرف"/"مريض نفسانيا"، "مسخر"... لكل واحد تفسيره، لكن واقع المواطنة فاطمة واسرتها أصبح جحيما حقيقيا، وحياتها في خطر. وهي تعيش مع أسرتها خارج المنزل خوفا من الاغتيال الحقيقي وفي غياب أية حماية رغم شكاويها المتعددة للسلطات المعنية.

تعرض منزلها للهجوم بالحجار (كسر الباب والنوافذ...)- تعرضت للضرب في الاسابيع الاخيرة (انظر صور رأسها المجروح)- تعرض منزلها للإحراق يوم الخميس 23 مارس -2023 تعرض المنزل للإحراق للمرة الثانية يوم الأحد 26 مارس 2023. ابنها مهدد بالقتل. في هذه المدة: قامت المواطنة فاطمة بالاتصال بمختلف السلطات المختصة، في مقدمتها درك المنطقة. رغم المعاينة (الجروح، الباب والنوافذ المكسورة، ثم المنزل المحروق...)، فإن السلطات المسؤولة لم تقم بالاجراءات القانونية لحماية فاطمة واسرتها ومنزلها وامتعتها، ولم تقم باعتقال أو إيداع الجاني في مستشفى الأمراض العقلية...

فاطمة وفلاحات من بادية المحمدية مع أمين، أحد أهم رموز الحركة النقابية الجادة

من هي فاطمة؟

فاطمة فلاحة فقيرة ببادية أولاد عزوز، تعيش أساسا ب"الرغايف والحلويات" التي تهيئها بنفسها وتبيعها في الأسواق القريبة. - عضوة اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للفلاحين التابعة للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي/الاتحاد المغربي للشغل وعضوة مكتب بادية المحمدية. - عضوة فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية- صديقة فرع النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية. من سيحمي هذه المناضلة؟ من سيعوض خسائر الضحية فاطمة؟ أين الدولة وخطاباتها حول حقوق المواطنة؟ كل التضامن مع فلاحات وعاملات بادية المحمدية عامة ومع فاطمة خاصة.

على فقير

مكناس

"سيكوميك" : عزم عمالي على مواصلة النضال.

نعقد يوم الاثنين 27 مارس 2023 بمقر شركة سيكوميك للخياطة بمكناس، لقاء تواصلي عمالي، التأم خلاله المكتب النقابي لشركة سيكوميك وعاملات وعمال هذه الشركة، للتداول في سؤال، ما العمل؟ تجاه استمرار تعنت إدارة الشركة مع استمرار الصمت المتواطئ المضروب من طرف السلطات المخزنية محليا ووطنيا إزاء هذا المشكل الشغلي الذي عمّر طويلا.

رهان العاملات والعمال هو مواصلة النضال وتدبير وتطوير آليات الصمود والحفاظ على اللحمة العمالية التي أبانت عن إمكانيات نضالية هائلة خلال السنتين الأخيرين.

فالباطرون المدعوم بمختلف السلطات المخزنية المنحازة للرأسمال، يراهن على تسريب اليأس إلى نفوس وعزائم الطبقة العاملة بشركة سيكوميك، فيما العاملات والعمال، بيقظتهم/ن المعهودة صار عليهم/ن التصدي من جهة لمناورات المخزن والباطرون، و من جهة اخرى عليهم/ن أن ينتبهوا لمحاولات زرع التفرقة والتيئيس في صفوفهم/ن بشتى أشكال التشويش والشيطنة المقيتة.

العاملات والعمال لازالوا يدبرون صمودهم/ن في ظل الغلاء المستشري والمتزايد للمواد الغذائية، بممارسة تجارة بعض المواد المهيأة في عين المكان الخبز وبعض المعجنات والحلويات وغيرها.

في ندوة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بطنجة

الوضع الحقوقي للمرأة وتحديات النضال النسائي

في إطار برنامج الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الخاص بتخليد ذكرى 8 مارس كمحطة نضالية لإعادة تقييم أداء الحمعية والتقدير حجم المكتسبات ورسم الافاق النضالية لرفع التحديات على ضوء القيم الكونية والشمولية لحقوق الإنسان وفي قلبها المساواء.

و للإجابة على واقع المرأة سواء على صعيد الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافيةو البيئية أو الحقوق المدنية والسياسية يتم طرح الأسئلة التالية:

- هل توجد سياسات عمومية حقيقية من أجل إقرار حقوق المرأة وماهي مؤشراتها ومرجعياتها وسقفها ؟
- ما هو أثرها على الوضع الحقوقي للمرأة سواء على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو الحقوق المدنية والسياسية؟
- ماهي مهام الفعاليات الديمقراطية النسائية والحقوقية والثقافية المترتبة عن هذا الوضع ؟

المنظور السياسي : الرفيقة زهرة حكيمي :

عقب ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج عرفت المرأة استغلالا بشعا لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية وكذالك المدنية والسياسية حيث أنها كانت تقدم أعمال وخدمات منزلية مجانية بالمقابل كان الرجل يتقاضى أجره خلال عمله في الوحدات الإنتاجية وكان له الحق في الدفاع عن مصالحه النقابية.

و بالتالية فإن تحويل وسائل الإنتاج من الملكية الخاصة للمكية العامة سيجعل المرأة تدخل في عجلة الإنتاج وتتحرر من العمل المنزلي مما سيحقق استقلالها الاقتصادي الذي يعتبر شكلا من أشكال المساواة بين الرجل والمرأة.

إذ هناك ارتباط وثيق بين النوع والطبقة فيما يخصى مفهوم الاستغلال والتمييز الذي تتعرض له المرأة عبر التاريخ ، ويتجلى هذا الارتباط بين الوضع الطبقي للمرأة والنوع في التفاوت في الأجر من جهة وتحمل الأعباء المنزلية وتربية الأطفال وحدها واعتبارها مهمتها الطبيعية بناءا على جنسها.

و قد وصل التمييز لما هو عرقي وحسب اللون (المرأة الأمازيغية والنساء ذات البشرة السوداء).

إن المرأة تعاني من اضطهاد مزدوج الطبقي الممارس من طرف النظام الرأسمالي الامبريالي القائم من جهة لجانب الرجل كعاملة وو من جهة ثانية لكونها المرأة مما يجعلنا نقول أن الاستغلال والاضطهاد ضد المرأة أكثر شراسة وحدة وذلك راجع لسببين :

أولا، بسبب النظام الرأسمالي الذي يمارس الاضطهاد الطبقي ويرسخ إهمال الدور الذي تقوم به داخل البيت

ثانيا ، المجتمع والأسرة الذي يعتبر دورها كزوجة وأم تتحمل هاته الأعباء مقرونا بجنسها وطبيعيا وبالتالي لا حديث عن عمل يجب أن يكون مؤدى عنه.

إن واقع المرأة يعتبر مرآة للمجتمع وضعها يعكس مدى تقدم الدول والشعوب وتحررها رهين بتحرر المجتمع من الاستغلال الرأسمالي الذي يجب التخلص منه والانتقال إلى مجتمع بديل هو المجتمع الاشتراكي الذي يوفر المساواة بين النساء والرجال على كافة المستويات من أج تحقيق الإنسانية كافة.

إن المسألة النسايية مرتبطة بعدة قضاي، تأخذ بعدا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا واثنوثقافي... ولكي تتخلص المراة من هذا الاستغلال يجب على الحركة النسائية ان تربط نضالها بالنضال الجماهيري من أجل:

- الإقرار بالعلمانية كخيار يفصل الدين عن الدولة ويمنع الاستغلال السياسي للدين.
- ملائمة القوانين المحلية مع الدولية وعلى رأسها قانون الأسرة الذي يجب أن يكون ديمقراطيا وعلمانيا ويضمن المساواة التامة في الحقوق والواجبات ومن بينها المساواة في الإرث وحقوق الأرامل...
- ضمان الحق في الشغل والمساواة في الأجور وتوفير الحماية الاجتماعية
- ضمان الحق في السكن اللائق
- رفع التهميش عن المرأة القروية
- احترام الخصوصية الإثنوثقافية للمرأة الأمازيغية
- رفع كل مظاهر التقديس على المؤسسات وإقرار الحق في انتقادها ومحاسبتها تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

إن الحركة الحقوقية والنسائية والأمازيغية هي حركات أفقية أهدافها لا تتجاوز تحسين الشروط على مختلف المستويات مما يتوجب على القوى الاشتراكية الديمقراطية خوض الصراع وقيادة مختلف هذه النضالات وإعطائها توجها سياسيا يخدم مصلحة الطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة الكادحة وهذا يتطلب توحيدا لجهود القوى الديمقراطية التقدمية الحية التي تطمح إلى التغيير الديمقراطي من أجل مجتمع بديل في إطار جبهة ديمقراطية نسائية لتواجه الاستغلال وتدافع عن حقوق النساء والرجال على السواء.

المنظور النقابي : الرفيق بن دحمان الصياد

يعرف الوضع الحقوقي بالمغرب تردي على كافة المستويات يعيشه الرجل والمرأة على حد سواء، وعلى مستوى الحقوق المدنية والسياسية لا زال النظام القائم يستخدم جهاز أمنيا قمعيا يقوم باعتقالات واسعة في صفوف الصحفيين ومناضلين بسبب تعبيرهم عن أرائهم ومواقفهم السياسية أو بسبب نضالهم لجانب الجماهير من أجل مطالب عادلة ومشروعة (سعيدة العلمي ومعتقلي حراك الريف وجرادة....).

أما على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يعرف المغرب غلاءا مهولا في الأسعار (المواد الغذائية والطاقية...) مما يوسع دائرة الفقر المستفعل سنة بعد أخرى وأكثر حدة خلال فترة الجائحة إلى حدود الان الشيء الذي زاد من نسبة البطالة والهشاشة في العمل " عمل غير مستقر"

و بالنسبة للحقوق الثقافية في المغرب تحيلنا لعملية دسترة الأمازيغية التي ظلت حبرا على ورق ولم تفعل لحد الان.

و موضوع نقاشنا اليوم المرأة فإن وضعها الحقوقي بالمغرب يشهد توقيع عدة اتفاقيات دولية متعلقة بحقوق المرأة دون أن تنفذ على أرض الواقع ويتم التحفظ على مجموعة من البنوذ التي تحتويها بدعوى الخصوصية وبالأخص الدينية في المقابل يتصف واقع المرأة بانتشار الأمية وتردي الخدمات الصحية المقدمة لها بقسم التوليد على وجه الخصوص وغياب مستوصفات للتوليد بالمناطق القروية والنائية وتفاوت في الأجور بين الجنسين بالقطاع الخاص وتراجعات حقوقية خطيرة تكرسها مدونة الأسرة أبرزها تزويج القاصرات وتفشي ظاهرة العنف ضد النساء والتحرش الجنسي...

بالنسبة للمراة العاملة فأنها تعرف هشاشة ودونية في الشغل بالمقابل يتصف العمل النقابي بالمغرب بذكورية نظرا لهيمنة الرجل على مراكز القرار القيادية في النقابات رغم أن عدد النساء المنخرطات والعاملات هو عدد كبير.

ونعتبر أن انخراط المرأة في النضال النقابي ركيزة أساسية وعاملا هاما في استمرار وصمود مختلف الحركات النقابية (عاملات سيكوميك نموذجا)

فيما يخص التعليم فإن النظام القائم يسلط قمعه على الأستاذات والأساتذة المفروض عليهم التعاقد بالإضافة للعديد من الاعتقالات في صفوفهم على سبيل المثال الأستاذة نزهة الماجدي.

و أخيرا فيما يخص الحركة النسائية نعتبر أنه يجب عليها تغيير المراحل الفكرية والسياسية لخطابها وأن لا تبقى حبيسة الأشكال التقليدية كالفضح والتنديد بالخروقات في حقه النساء بل يجب عليها توسيع دائرة نضالها إلى تبني والدفاع عن حقوق النساء المفقرات وبالأخص النساء القرويات ومحاربة الفكر الليبرالي في صفوف هذه الحركة وهذا من أجل تجميع القوى للدفاع عن القضايا الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمرأة المغربية في مواجهة العقلية الذكورية المهيمنة وكذا التيارات الأصولية التي تؤمن بتطبيق الحدود على المرأة.

إن النهوض بأوضاع حقوق المرأة لا يمكن أن يتم أو يكون بطريقة تجزيئية أو وفق مقاربة إحسانية إن الديمقراطية لا تستقيم دون إقرار للمساواء أو المناصفة والمطالبة بقانون أسرة مدني يصون كرامة المرأة ويرفع عنها الإضطهاد ويضمن لها المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات في إطار دستور ديمقراطي وعلماني.

المنظور الحقوقي : الرفيقة خذيجة أبناو

تنطلق باستعراض السياق التاريخي لمناسبة 8 مارس باعتبارها ليست عيدا نحتفل به أو يوم هدية من جهات دولية بل هو يوم نضالي وكفاحي للنساء العاملات اللواتي عانين من كافة أشكال الاستغلال مفرط واضطهاد وصل لحد مستوى العبودية وقد حدث هذا في نيويورك حيث خرجن في مسيرات يطابن بمطالب بسيطة وهي تخفيض ساعات العمل من 16 ساعة إلى 10 ساعات ورغم ذالك تمت مقابلتهن بالعنف الممارس من طرف القوات القمعية وسقط العديد من الشهيدات ويقدر العدد بما يناهز 139 شهيدة، هذا الحركة النضالية قد أعطت دينامية كبيرة وسط النساء العاملات. في سنة 1910 انعقد مؤتمر النساء الاشتراكيات والذي ناقش وضعية النساء العاملات حيث تم إقرار تاريخ 8 مارس كيوم لتخليد الشهيدات في صفوف العاملات. >>

التتمة ص 6

في الحاجة إلى الماركسية كنظرية للتغيير الثوري

عبد السلام العسال

للتوضيح، ليس الهدف من هذا المقال، القيام بقراءة في الماركسية، أي في مجموع ما خلفه المفكر الثوري العظيم كارل ماركس بتعاون مع رفيقه الكبير فريدريك إنجلز من كتابات وأبحاث شكلت في مجموعها مأ أصبح يعرف بالنظرية الماركسية، فمقام وحجم هذا المقال لا يسمحان بذلك، وإنما الهدف هو الوقوف على أهمية الماركسية، بوصفها نظرية للتغيير الثوري ومنهجا علميا لتحليل المجتمع الطبقي ونمط الإنتاج الرأسمالي والكشف عن التناقضات والقوانين المتحكمة فيه، ورسم آفاق نضال الطبقة العاملة من أجل دك نظام الرأسمالية وبناء المجتمع الشيوعي الذي تنتفي فيه الطبقات وينمحي فيه الاستغلال والاضطهاد الطبقيان، ويتحقق فيه الرفاه للبشرية جمعاء.

نبذة عن الحياة النضالية لكارل ماركس:

يوم 14 مارس 2023، حلت الذكرى المائة والأربعون لوفاة كارل ماركس (05 ماي 1818 - 14 مارس1883)، أعظم مفكر وفيلسوف وعالم اقتصاد ومؤرخ ومنظر سياسي ثوري، معلم البروليتاريا وحامل لهمومها ومبدع لنظريتها الثورية في التغيير، بتعاون مع رفيق دربه في النضال، العظيم فريدريك إنجلز (28 نوفمبر 1820 - 05 غشت 1895)، كرس كارل ماركس، الذي عاش فقيرا ومات فقيرا، كل حياته للنضال الثوري على عدة جبهات؛

فعلى المستوى السياسي، ساهم في تأسيس تنظيمات شيوعية كان أبرزها العصبة الشيوعية كتنظيم سياسي شيوعي وثوري دولي، انتظم داخله مجموعة من الشيوعيين/ات من فرنسا وبلجيكا وألمانيا وانجلترا، وكان مفتوحا أمام كل الشيوعيين/ات في العالم، من أجل المساهمة في تأطير نضالات الطبقة العاملة التي كانت متنامية ومتصاعدة في مختلف الدول الأوربية وفي أمريكا الشمالية، وكان ماركس أكبر وأهم منظر سياسي وإيديولوجي لهذا التنظيم، كما ساهم مع مجموعة من الشيوعيين الألمان في تأسيس "نادي العمال البروسيين" بهدف تنظيمهم والسعي لإقامة الثورة العمالية في بروسيا، وفي ارتباط مع عمله السياسي أنتج العديد من الأدبيات السياسية في إطار تتبعه وتحليله للأوضاع السياسية بهذه الدول، وكان أبرزها الكتاب التاريخي "البيان الشيوعي" (1848)، الذي يعتبر بوصلة فكرية وسياسية لنضال الطبقة العاملة لتمكينها من سلاحها النظري لخوض النضال برؤية ثورية واضحة؛ ومقالة سياسية مفصلة (كتاب) بعنوان "حول المسألة اليهودية" (1843)، التي انتقد فيها بعض المطالب الذاتية والأنانية لجماعة من يهود ألمانيا، حيث وضع المسألة اليهودية في قلب الصراع الطبقي في ظل النظام الرأسمالي الذي ينقسم إلى طبقة تَستَغِل وطبقة تُستَغَل وهما الطبقة البرجوازية والطبقة العامِلة، وأن أية مطالب لليهود بألمانيا أو في أي مكان آخر، ينبغي أن تكون ثورية وأن تندرج في إطار القضاء على النظام الرأسمالي كنظام يقوم على الاضطهاد والقهر الطبقي، والمقالة /الكتاب "الثامن عشر من برومير: لويس بونابرت" (1852-1851)، الذي حلل فيه صيرورة انقلاب لويس نابوليون بونابرت واحتلاله للسلطة بفرنسا وإقامة دكتاتورية دموية سنة 1851، ويعتبر هذا الكتاب من أهم المراجع الأساسية لفهم المنهج المادي التاريخي الجدلي في تحليل الأحداث السياسية، والذي جاء في مقدمته أن القصد من هذا العمل هو إثبات "كيف أن الصراع الطبقي في فرنسا قد أوجد الظروف والعلاقات التي مكنت شخصا سخيفا متوسط المواهب من أن يؤدي دور البطل"، وحلل فيه الدور الخطير الذي قامت به البروليتاريا الرثة في قلب ميزان القوى لصالح نابليون، والكتاب الرائع حول "الحرب الأهلية في فرنسا: نداء للمجلس العام لجمعية الشغيلة الأممية" (1871)، الذي تطرق فيه للدروس التي يجب استخلاصها من كومونة باريس التي جسدت أول ثورة سياسية بقيادة العمال في التاريخ، ولا يتسع حجم المقال للوقوف على ما كتبه ماركس من مقالات وكتب سياسية أخرى التي تتبع وحلل فيها العديد من الأحداث السياسية في أوربا بمنهج مادي تاريخي وجدلي؛

وعلى المستوى الإعلامي والصحفي، فقد كتب كارل ماركس في العديد من الصحف في كل من فرنسا وألمانيا وإنجلترا وبلجيكا وأمريكا، للتعبير عن آرائه ومواقفه السياسية المناهضة للرأسمالية والمنحازة للطبقة العاملة، وبسبب نشاطه الكبير وفعاليته القوية في ملاحقة الأنظمة الرأسمالية إعلاميا وتحليل قوانينها وفضح أساليبها في استغلال واضطهاد الطبقة العاملة، تعرض للكثير من الملاحقات والمطاردات من طرف الأجهزة القمعية لتلك الأنظمة، حيث طرد من ألمانيا فالتجأ إلى فرنسا ثم طرد من فرنسا فالتجأ إلى بلجيكا ومنها طرد إلى إنجلترا، واضطر إلى التخفي عن أعين المخابرات والبوليس السياسي في هذه الدول لفترة طويلة من حياته النضالية الزاخرة بالتضحيات والعطاء؛

وعلى المستوى الفكري العام، فإنه لم يتوقف عن الكتابة حتى وأنه كان يعاني، بمعية أسرته، من المرض والفقر والجوع إلى درجة أنه، ذات مرة، وضع معطفه كرهينة مقابل اقتراض مبلغ مالي ليسد به رمق أسرته، ولدرجة أن ثلاثة من بين أبنائه الخمسة (ابنان وبنت) ماتوا بسبب المرض الذي لم يتمكن من توفير الأدوية لهم للعلاج، كما أن زوجته هي الأخرى ماتت بسبب مرض لم يتمكن من توفير الأدوية لمحاربته.

راهنية وأهمية الماركسية للتغيير الثوري:

لحد الآن لا توجد أية نظرية علمية، خارج النظرية الماركسية ومختلف تفرعاتها، بإمكانها تحليل طبيعة النظام الرأسمالي في مرحلته النيو ليبرالية المتوحشة والكشف عن التناقضات التي تعتمل داخله عبر منهج علمي محكم ومتكامل كما فعل ماركس وإنجلز ولينين وماوتسي تونغ وروزا ليكسونبورغ وغيرهم، فوحدها الماركسية هي من تمكنت من تحديد قوانين الصراع الطبقي عبر التاريخ باعتمادها المنهج المادي التاريخي الجدلي الذي يحلل الظاهرات الاجتماعية في صيرورتها التاريخية وعلاقاتها المتداخلة وتناقضاتها الرئيسية والثانوية، فبهذا المنهج كشف ماركس مجموعة من القوانين التي تحدد طبيعة الصراع الطبقي في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، ومنها بالأساس قانون الاغتراب (أو الاستلاب) الذي يجعل العامل مغتربا عما ينتجه من سلع التي يحتكرها البورجوازي مالك وسائل الإنتاج، وقانون فائض القيمة التي يستخلصها مالك وسائل الإنتاج من السلع التي ينتجها العامل والتي يتقاضى عنها أجرا لا يتطابق مع قوة العمل التي استنفذها في إنتاجه لتلك السلع، وقانون صراع الأضداد كما هو الحال بين الرأسمالي مالك وسائل الإنتاج والعامل، بين الرأسمال وقوة العمل، بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة، بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وقانون نفي النفي، وغيرها من القوانين التي لا يمكن اكتشافها وضبطها وتحديدها إلا باعتماد المنهج المادي الجدلي كمنهج ماركسي أصيل.

من هنا تأتي ضرورة الحاجة إلى الماركسية، ليس كعقيدة جامدة كما يروج أعداؤها، وإنما كنظرية ثورية للتغيير الشامل، وكمنهج للتحليل الملموس للواقع الملموس، حيث بات مطروحا على قوى اليسار الماركسي، وفي مقدمتها مناضلات ومناضلو النهج الديمقراطي العمالي، ليس فقط الدفاع عن الماركسية كأداة سياسية وإيديولوجية تعبر عن هموم وطموحات وأهداف الطبقة العاملة في التغيير، ولكن أيضا عبر قراءة كل ما أنتجه الفكر الماركسي الغزير بكل تفرعاته واجتهاداته الكلاسيكية والحديثة من أدبيات، قراءة نقدية تستوعب مضامينها الثورية وتستلهم الدروس من التضحيات الجسيمة التي قدمها رواده ورائداته من خلال انخراطهم/ن الفعلي الواعي والمسؤول في الصراع الطبقي على كافة الواجهات السياسية والإيديولوجية والفكرية بشكل عام.

إن المؤتمر الوطني الخامس لحزب النهج الديمقراطي بإعلانه التاريخي عن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات تحت اسم "حزب النهج الديمقراطي العمالي" كحزب ماركسي لينيني يسعى إلى تأطير نضالات الطبقة العاملة المؤهلة تاريخيا وموضوعيا لقيادة النضال الثوري للقضاء على النظام الرأسمالي التبعي ببلادنا، قد وضع مناضلاته ومناضليه أمام مسؤوليات سياسية جسيمة للمساهمة الفعالة في بناء هذا الحزب على أسس نظرية وسياسية وتنظيمية سليمة وصائبة، لكي يكون بالفعل حزبا ثوريا للطبقة العاملة، والتي عبره ومن خلاله تستطيع أن تتحول من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها، أي من طبقة تمتلك حسا طبقيا يجعلها تقتصر في نضالها على مجرد مطالب لتحسين وضعها الاجتماعي إلى طبقة تمتلك وعيا طبقيا يجعلها تقود النضال الطبقي الثوري من أجل دك النظام الرأسمالي التبعي وحل مجمل التناقضات التي تعيق تحررها من هيمنة هذا النظام، وبما يقود إلى تحرر المجتمع برمته من هذا النظام المعادي لحقوق ومكتسبات شعبنا، ولعل أول وأهم هذه المسؤوليات هو تملك الماركسية بكل اجتهاداتها كنظرية للتغيير، فلا يمكن لأي حزب ماركسي لينيني ثوري في أية بقعة في العالم أن يكون ثوريا بالفعل إذا لم يكن مناضلوه ومناضلاته ملمين/ات بجوهر وأهم ما أنتجه الفكر الماركسي من أدبيات فكرية، إذ لا وجود لممارسة ثورية بدون نظرية ثورية، من هنا تأتي الدعوة الملحة لجميع المناضلات والمناضلات لتخصيص أوقات محددة من أوقاتهن/م لقراءة وفهم الكتابات الماركسية وفي مقدمتها كتابات المفكرين العظام الأوائل ماركس وإنجلز ولينين وماو وغيرهم، وبذل المجهود للمساهمة في التعريف بها والدعاية لقراءتها، فذاك هو سلاحنا الفكري والإيديولوجي الوحيد لتقوية نضالنا ضد عدونا الطبقي وتلك هي الخدمة الكبرى التي نقدمها لحزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين من أجل التقدم إلى الأمام نحو الاشتراكية التي هي الحل. ●

الإعلام من أهم الوسائل لتأبيد الاستبداد

ل. الحسين

تاريخيا، شكل الإعلام وسيلة مركزية احتكرته الأنظمة السياسية للتحكم في مصير الشعوب بهدف التأثير عليها وصناعة ما يسمى بالرأي العام وتوجيهه لتزكية الأهداف التي تخدم مصلحة الأنظمة والتي هي مناقضة لمصلحة الجماهير الشعبية. فالأنظمة الديكتاتورية والاستبدادية، استعملت، ولازالت تستعمل الإعلام كواجهة أساسية هدفها تخذير الشعوب وإلهائها عن المطالبة بحقوقها المغتصبة. فالإعلام هو الأسلوب الأنجع لشرعنة القمع والتضييق على القوى الديمقراطية والأصوات المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية بمبررات الإجماع الوطني والمصلحة العامة. فالإعلام، تم استعماله لإخفاء جرائم الإبادة الجماعية والتصفيات الجسدية للمعارضين السياسيين، فضلا عن عمليات النفي والاعتقالات تحت ذرائع الحفاظ على الأمن العام ورعاية مصالح الوطن والمواطنين ضد ما يسمى بأعداء الأمة.

نتذكر جميعا، على سبيل المثال لا الحصر، كيف أخفى النظام المخزني معالم السجن الرهيب بتازمامارت لعدة سنوات، هذا السجن الذي كان يعد مقبرة حقيقية للسجناء الذين فارق العديد منهم الحياة في ظروف لا يمكن تصورها، لقد أخفى الإعلام الرسمي للنظام هذا السجن عن الإعلام الدولي الذي حاول التعرف عليه، بفضل عدة مبادرات نضالية داخل وخارج المغرب. لقد حاول الإعلام الرسمي المخزني إنكار وجود هذا السجن ومحاولاته اليائسة لاظهارالمنطقة كمحمية طبيعية، تتميز بإنتاج الورد (قلعة مكونة) وليس فيها أي سجن.

لقد أدى تطور العلوم والتكنولوجيا إلى إحداث ثورة هائلة في مجال الإعلام، بحيث ساهمت في عولمة الأخبار والتواصل الاجتماعي، وأصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة، يمكن لحدث ما أن يجوب كافة أو مجمل مناطقه في لحظة وجيزة. هذه الثورة التكنولوجية ساهمت في فقدان الثقة في الإعلام الرسمي للأنظمة السياسية وانتقال ملايين المواطنين والمواطنات في مختلف بقاع العالم إلى الإعلام البديل لذي توفره المواقع الاجتماعية بشكل مستمر. في نفس السياق، أصبح الإعلام الرسمي للنظام المخزني فاقد لكل مصداقية وهاجره جزء كبير من الشعب متوجها إلى الإعلام البديل الذي وفرته الثورة الرقمية. لذلك يسارع النظام إلى سن ترسانة من القوانين الزجرية المجحفة التي تجرم الإعلاميين والمدونين الذين ينشرون أخبار مختلف التجاوزات التي تقترفها أجهزة دولة التكتل الطبقي السائد في حق الشعب. فمازال العديد من الصحفيين والمدونين يقبعون في زنازين الذل والعار، لا لشيء إلا لأنهم حاولوا فضح مختلف الجرائم الاقتصادية والسياسية التي تهدف إلى زيادة غنى المافيات المخزنية على حساب عيش وكرامة الطبقات الشعبية. اننا نجد يوميا في مختلف المواقع الاجتماعية أخبار عن هدم منازل السكان في الدواوير والأحياء المتواجدة في ضواحي المدن والتي تستهدفها المافيات العقارية لبناء عمارات ومباني تدر عليها أرباحا خيالية، بطبيعة الحال، فالسلطات المخزنية تقوم

إن الإعلام الحر يشكل واجهة أساسية للنضال ضد الظلم والتفقير والتهميش الذي تقوم به الطبقات المهيمنة، واجهة لا تقل أهمية عن الواجهة السياسية، لذلك من واجب الشعب وطبقته السياسية الديمقراطية حماية الإعلاميين المناضلين، بمختلف صفاتهم، الذين يساهمون يوميا في رفع وعي الجماهير الشعبية لتعرف حجم الجرائم التي تستهدف مستقبلهم ومستقبل أبنائهم. فلا حرية ولا ديمقراطية بدون اعلام حر ومحايد يشكل سلطة مستقلة

بما يلزم من قمع وتهديد وترهيب السكان ليقبلوا بسياسة الأمر الواقع والتنازل عن أراضيهم التي عاشوا فيها لسنوات عديدة. ولقد خاض العديد منهم نضالات بطولية، لكن تدخل القوات القمعية والسلطات القضائية الحامية لمصالح الرأسمال المحلي والأجنبي تجعلهم يتنازلون عن حقهم والقبول بما تجود به المافيات العقارية، نفس الشيء نجده فيما يتعلق بالارتفاع المهول والمتزايد لأسعار المواد الأساسية والمحروقات التي أصبحت الطبقات الشعبية عاجزة عن اقتنائها من الأسواق. فالإعلام الرسمي يحاول على مدار الساعة ايهام الشعب بان هذه الزيادات هي ناتجة عن الظروف المناخية او عن انعكاسات الحرب الاوكرانية، في حين ان الإعلام البديل يبين ان ارتفاع الصادرات الفلاحية إلى الأسواق الخارجية هي السبب الحقيقي لارتفاع الأسعار، كما يبين الأرباح الهائلة التي يراكمها الرأسماليون المتحكمون في وسائل الإنتاج وأساسا الأرض والماء، في نفس السياق يوضح الإعلام البديل جرائم استنزاف الفرشة المائية من طرف اللوبيات الفلاحية، من جهة (منطقة زاكورة على سبيل المثال التي تتوفر على مخزون هام من المياه الجوفية تم استنزافها بسبب زراعة الدلاح على مساحات شاسعة) ومن جهة ثانية تلويث البيئة من طرف الشركات الرأسمالية التي تستخرج المعادن (مثال الشركة التي تستخرج معدن الفضة في منطقة اميضر والتي خاض السكان نضالات لعدة سنوات تمثلت في الاعتصام والاضرابات عن الطعام والتي لعب فيها الإعلام البديل دورا أساسيا بتعريفها لدى الرأي العام الدولي)، فضلا عن الفيديوهات التي تتعرض لماسي السرقة والجرائم المرتكبة وحالات الاغتصابات وبشكل عام لمختلف الأمراض الاجتماعية التي تنخر جسم الشعب وتتخبط فيه الجماهير يوميا. أمام هذا المتنفس الإعلامي، الخارج عن سيطرة النظام المخزني، يسارع الى خلق شبكة من أشباه الإعلاميين الذين وفر لهم بطائق الصحافة ومكنهم من تمويلات هامة وهو ما يسمى بالذباب الالكتروني. مهمة هذه الشبكة التي تتشكل من شابات وشباب محبط بعد ان سدت في وجهه كل الأبواب، فقد يستسلم البعض لتقديم خدماته، التي تتمثل في تلميع صورة النظام وإخفاء ملامح القبح المتمثلة في تنفيذ سياسات لا شعبية تخدم مصالح التكتل الطبقي السائد المبنية على تنمية ثروات الرأسمال المرتبط عضويا بمصالح الشركات العابرة للقارات على حساب القوت اليومي للشعب. وبالمقابل فهو يسن سياسات إعلامية تهدف الى تجريم كل ما ينشر من تجاوزات لأجهزته وفضحها، وفي هذا الإطار يمكن إدراج مشروع قانون تحويل المجلس الوطني للصحافة إلى جهاز يفتقد كليا إلى حرية المبادرة واستقلال قراراته وتوجهاته.

إن الإعلام الحر يشكل واجهة أساسية للنضال ضد الظلم والتفقير والتهميش الذي تقوم به الطبقات المهيمنة، واجهة لا تقل أهمية عن الواجهة السياسية، لذلك من واجب الشعب وطبقته السياسية الديمقراطية حماية الإعلاميين المناضلين، بمختلف صفاتهم، الذين يساهمون يوميا في رفع وعي الجماهير الشعبية لتعرف حجم الجرائم التي تستهدف مستقبلهم ومستقبل أبنائهم. فلا حرية ولا ديمقراطية بدون اعلام حر ومحايد يشكل سلطة مستقلة.●

تتمة: الوضع الحقوقي للمرأة وتحديات النضال النسائي

>>> وبعد ستين سنة اعترفت الأمم المتحدة لأول مرة بهذا التاريخ كيوم عالمي لحقوق النساء وتجذر الإشارة أن هذا الاعتراف لم يأتي مجانيا وإنما بعد معركة ونضال طويل لسنوات.

أما فيما يخص القضية النسائية، فإن الأغلبية يعتبرها قضية ثانوية وهامشية لا تستحق أن نعطيها أولوية وأنه توجد قضايا أكثر أهمية وأولوية منها على غرار الفقر أو إقرار دستور ديمقراطي حقيقي.

و تعتبر أن هذه الفكرة مغلوطة وأن قضية المرأة أخطر مما نتصور وإذ أن المرأة تعاني من كل أشكال الاضطهاد والتهميش والحيف على جميع المستويات.

إن المسألة النسائية بالمغرب وحقوق المرأة وكل المشاريع القوانين المتعلقة بها سابقا بعد أن وصل النقاش حولها لباب مغلق لم يتم مناقشتها واتخاذ القرارات داخل غرفتي البرلمان وإنما اتخذ القرار مباشرة من لجنة التحكيم.

وهذا ما الأسف كبح الدينامية النضالية والعمل المشترك الذي كان بالمغرب حول حقوق النساء والقوانين المجحفة مثلا حالة مدونة الأحوال الشخصية.

إن إقرار الدولة بمسألة المساواة وتوقيعها لاتفاقيات دولية بشأن حقوق المرأة لا زالت شكلية وبعيدة كل البعد عن التطبيق والتفعيل الحقيقي. وتطرح أنه في مقابل المقتضيات لدستورية التي تقر بالمساواة وحقوق النساء هناك مقتضيات أخرها بنفس الوثيقة تتنافى مع ما جاء بالاتفاقية الدولية التي وقعها المغرب بهذا الشأن وأقرها بالدستور والقوانين مما يدفعنا للمطالبة بإلغاء كل المقتضيات والقوانين التي تتنافى مع إقرار المساواة بين الجنسين وتلغي مفعولها.

وتطرح أنه من بين بنود المدونة الأسرة التي سنقوم بتسليط الضوء عليها هي البند الأول الذي يقر بأن الأسرة تحت المسؤولية المشتركة للزوجين ولكن طبقا لأحكام هذه المدونة والتي تتنافى مع هذا البند مما يجعله في حالة تنافي أيضا.

و نطرح كذلك المادة 4 والتي تقر بأن الزوج هو الولي على الأبناء بحكم الشرع ، وبهذا البند فإن الدولة تكرس نظام الأسرة الأبوي، وهذا البند له تبعات قانونية خطيرة والأمثلة كثيرة لعدة حالات تكرس الظلم والحيف بسبب بنود كهذه.

كما نطرح ايضا مثال الإجراءات المتخذة في قضايا الاغتصاب، في حالة أن المرأة جمعتها علاقة خاصة مع رجل وقام باستغلالها والاعتداء عليها فإنه في حالات كثيرة يتم تحويل القضية من صاحبة حق على إثر تعرضها للاغتصاب إلى متهمة بقضية فساد في ضرب صارخ لحقوق النساء والحريات الخاصة وفي خلط مفضوح بين العلاقات الرضائية والاغتصاب.

أما فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فإن سبب الاضطهاد والاستغلال البشع الذي يتعرض له كلا الجنسين هو بسبب النظام الرأسمالي المتوحش الذي يسعى للربح مستغلا بوحشية الطبقات المفقرة ولكن المرأة تنال من الاستغلال والاضطهاد أكثر من الرجل بسبب الهيمنة الذكورية التي يكرسها النظام الرأسمالي وتكريس التمييز ضد النساء خاصة في الأجور وساعات العمل.

و من هنا نستخلص أن السياسات العمومية في المغرب الخاضعة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية قائمة على تأنيث الفقر وتكريس الاستغلال والاضطهاد والبطالة والأمية.

ومن هنا لمناهضة خيارات الدولة التي تكرس الفقر والاضطهاد والبطالة والتمييز في صفوف النساء في إطار جبهة نضالية نسائية موحدة. ●

المغرب الكبير بين طموح الشعوب وتخاذل الأنظمة

يبدو أن حلم بناء المغرب الكبير أصبح يتلاشى من بين اهتماماتنا. بينما شعوب المنطقة في صحوة وحراك من نوع جديد، يجمع بين مطالب اجتماعية مرتبطة بمطلب وشعار التغيير الديمقراطي. بل هي الآن تحمل شعارات أكثر جرأة ووضوحا(الشعب يريد.... ارحل.... كرامة، حرية، عدالة اجتماعية، مساواة...)غير أن هذا المشروع الذي بزغ الى السطح ابان المقاومة المسلحة التي واجهت الاستعمار في المنطقة بمختلف تجاربها وابداعاتها في طرد المعمرين. وفي سياق عالمي متسارع وفي زمن التكتلات الكبرى، تزداد الحاجة الة تحقيق هذا المشروع العظيم ذو البعد الاستراتيجي الكبير. فماهي مقومات بناء هذا المشروع ومبررات طرحه من جديد ؟ذلك ما سوف نتقدم به مرة أخرى ومن زوايا مختلفة في هذا العدد من خلال ملف :المغرب الكبير في ظل المتغيرات الراهنة. باسهامات جادة، نتمنى أن تكون عند حسن ظن قراء جريدتنا.

مشروع "المغرب الكبير" في فكر حركات التحرر الوطني المغاربية بين الأمس واليوم

ح. اسلامي

تشكل فكرة بناء "المغرب الكبير "طموحا حيا لدى وجدان الشعوب المغاربية، وحضورا سياسيا لدى القوى السياسية المغاربية خاصة منذ الحركة الوطنية، لكن هذه الفكرة تطرح ماهية التصورات الفكرية والسياسية التي أطرتها منذ بداية الحركة الوطنية والتطورات التي عرفها هذا الطرح خلال مختلف مراحل حركة التحرر الوطني المغاربية إلى اليوم.

إن التعرض لموضوع موقع فكرة المغرب الكبير (المغرب العربي كتسمية سائدة آنذاك وإلى وقت قريب)في أدبيات تنظيمات حركات التحرر الوطني المغاربية وتصوراتها ومرجعياتها الفكرية والإيديولوجية مفيد للقوى التقدمية في الحاضر للامساك بعناصر القوة في هذا الطرح، وللوقوف على مكامن الضعف البنيوية الثاوية في الخطابات والاطروحات السياسية المتعلقة بالبناء المغاربي لدى القوى التحررية والذي حال ويحول دون رؤية إستراتيجية لهذا البناء تندرج ضمن مشروع مجتمعي عنوانه العريض :

"التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي للبلدان المغاربية وبناء اتحاد مغاربي على أسس مرجعية وفكرية وسياسية ديمقراطية بعيدا عن الأجندات الاستعمارية المتجددة"

فكيف كانت الحركات التحررية في البلدان المغاربية تنظر إلى فكرة المغرب الكبير ؟وما هي المرجعيات الفكرية والإيديولوجية التي أطرتها؟ وما هي أهم نقط ضعف هذه المرجعيات؟

إن البحث في المرجعيات والمواقف التاريخية للحركات الوطنية والتحررية والغوص في ثنايا أدبياتها هو مهمة تتطلب بحثا وجهدا فكريا وسياسيا للوقوف على مختلف التقاطبات الفكرية والسياسية التي تجاذبت فكرة المغرب الكبير في الحركات التحررية، وهذا المقال لا يدعي القيام بهذه المهمة بل يكتفي، في حدود الممكن، إثارة النقاش حول التمثلات الفكرية والسياسية لفكرة / مهمة البناء المغاربي في الحركات التحررية المغاربية وما يكتسيها من أعطاب بنيوية حالت ليس فقط دون البناء المغاربي، لكن كذلك حتى دون بناء "الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية" التي تعتبر ركيزة كل بناء ديمقراطي مغاربي.

يمكننا تسجيل أن فكرة الوحدة المغاربية تنهل من تاريخ ملموس وجدلي من الوحدة والصراع على السلطة في "الغرب الاسلامي الما-قبل رأسمالي"استطاع النظام الموحدي الأمازيغي الحامل للهوية العربية الإسلامية (1269-1121)تكثيفه عبر توحيده كما شكلت هده التجربة أوج الفكرة المغاربية وأوج العطاء الحضاري بالأندلس كذلكوكانت الخلفية الهوياتية العربية- إسلامية حاضرة بقوة ومهيمنة كقوة إيديولوجية متلاحمة مع القاعدة العصبيةللكونفدراليات القبلية التي هي منطلق ونهاية وحدة أو تفكك الدولة - الأمة بالمفهوم القروسطي في الفضاء المغاربي.

و سيؤدي سقوط هذه الإمبراطورية المغاربية إلى تشكل هويات وطنية جنينية حيث تحولت ليبيا وتونس والجزائر إلى ولايات عثمانية، في حين استطاع المغرب الحفاظ على استقلاله مدا وجزرا في مواجهة العثمانيين في الشرق والبرتغال في الغربلكن هذا الاستقلال المؤقت لم يسعف البلدان المغاربية في الانخراط في النهضة العامة(التراكم الرأسمالي البدائي) لدول الجوار من شمال البحر الأبيض المتوسط(أوروبا) مما سيؤدي إلى استعمار بلدانه المتأخرة.

يمكننا الوقوف على ثلاث مراحل كبرى في تطور فكرة المغرب الكبير/"المغرب العربي" في أدبيات حركات التحرر الوطني المغاربية وخاصة (تونس والجزائر والمغرب) إذا أخذنا بعين الاعتبار مستوى التطور والتنسيق بين الحركات التحررية في هذه البلدان.

المرحلة الأولى : مرحلة التأسيس للبعد المغاربي في نضال الحركة الوطنية الإصلاحيةفي العشرينات والثلاثينات إبان الاستعمار:

في مرحلة ما بين الحربين (1939-1918)ساد الخطاب المغاربي الوحدوي في مجمل أدبيات الحركات الوطنية الإصلاحية التي نمت داخل كل بلد مغاربي انطلاقا من الأمر الواقع للاستعمار المختلف وخصوصياته (الاستيطان بالجزائر وليبيا، نظام الحماية بكل من تونس والمغرب) ومن هذه التنظيمات الوطنية :

- الحزب الدستوري الجديد 1934 (الحبيب بورقيبة)
- حزب الشعب الجزائري 1937 كامتداد لجمعية نجم شمال أفريقيا بالخارج بزعامة مصالي الحاج
- كتلة العمل الوطنية المغربية 1934 (علال الفاسي، أحمد بلفريج ومحمد بلحسن الوزاني)

و لم تكن هناك أية أرضية سياسيةمشتركة في الموضوع، فقد كان الانتماء إلى الهوية العربية - الإسلامية المغاربية بالمفهوم التراثي حاضر في الخطب والتصريحات والبيانات كبعد هلامي، أكيد يرتكز على التاريخ القريب والبعيد لكن يفتقد عناصر التصور المستقبلي المكتمل الأركان في فهم الطبيعة الرأسمالية للاستعمار وسبل المواجهة وأبعاد البديل التحرري.

أكيد أن بعض المبادرات النوعية ستساهم في تطوير الفكرة المغاربية وفي طرح تصورات جنينية حولها متأثرة بمختلف التيارات الفكرية السائدة آنذاك وفي مقدمتها:

- جمعية نجم شمال أفريقيا بباريس (الوعي العمالي المغاربي)1926
- جمعية الطلبة المسلمين بشمال أفريقيا (الوعي الطلابي المغاربي)1927

حيث تم التأسيس التنظيمي للهوية المغاربية في شكل تنظيمات بنيت على فكرة "مناهضة الاستعمار " بتكتيك " المطالبة بالإصلاحات"و لقد اخترق هذه الحركات الإصلاحية النقاش الدائر حول الهوية الفكرية والسياسية من خلال ثلاث اتجاهات كبرى :

- الخلفية العثمانية/الدينية:المرتكزة على مفهوم استعادة الخلافة الإسلامية/العثمانية
- الخلفية المغاربية (المغرب العربي): وترتكز على فكرة محاربة التواجد العثماني والتواجد الاستعماري الفرنسي والنظر للبعد المغاربي كهوية ثابتة مرتبطة بالمشرق العربي وقضاياه وفي قلبها القضية الفلسطينية، لكن مع التميز النسبي للهوية المغاربية.
- الخلفية الوطنية المفتوحة: التي تنطلق من واقع الاستعمار، وتنظر إلى ضرورة تحرير شعوب البلدان المغاربية أولا ثم تحقيق الوحدة فيما بينها بعد الاستقلال.

أكيد أن "اليسار الشيوعي" كان له بعض التأثير في صفوف الطبقة العاملة لكن تأثيره كان مكبلا بأطروحة الشيوعية الأوروبية التي كانت تنظر للتشكيلات الاجتماعية الطرفية في البلدان المستعمرة كتشكيلات تابعة وأن تحرر البروليتاريا والشعوب تابع لتحرر البروليتاريا في المركزالأوروبي، مما أضعف مشروعه.

كما أن تجربة حكومة الجبهة الشعبية اليسارية في فرنسا1936 خيبت آمال الشعوب المغاربية وجعلتهم أمام واقع محدودية دعم "اليسار الأوروبي" لهم مما أدى إلى طغيان وسيادة النزوع الوطني التحرري لكن البعيد عن الرؤية الواضحة للهوية المجتمعية لما بعد الاستعمار حيث الانطلاقاسلفي من شرعية الماضي لتأكيد مشروعية القضية التحررية المغاربية.

المرحلة الثانية: مرحلة الأربعينات والخمسينات والتحول من مطالب الإصلاحات إلى مطلب الاستقلال ثم الكفاح المسلح من أجل تحرير بلدان المغرب الكبير ثم التضامن مع كفاح جبهة التحرير الوطني الجزائر:

لقد شكلت الحرب العالمية الثانية (1945-1939)، بداية مرحلة جديدة تميزت بالمراكمة في التجربة النضالية ضد الاستعمار ولو من باب برنامج 'المطالبة بالإصلاحات' سابقا، والتأثر بمجريات النضالات التحررية ونمو حركات التحرر الوطني في مختلف المستعمرات خصوصا في المستعمرات الفرنسية بجنوب شرق آسيا، وبروز فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها ومناهضة الاستعمار في العلاقات الدولية سواء في الميثاق الأطلنطي(1943)أو في ميثاق الأمم المتحدة (يونيو1945) مما فتح الآفاق لمرحلة جديدة من حركات التحرر لا ترى محيدا من مطلب "الاستقلال الكامل".

لقد تمت العديد من المحاولات للبحث عن إمكانية إقامة تنظيم مقاومة مسلحة مشتركة بين الحركات التحررية المغاربية منذ أحداث سطيف 1945 بالجزائر، خصوصا بعد فشل الرهانات على إمكانية "التفاهم" مع فرنسا في ظل الأوفاق الجديدة لما بعد الحرب ع الثانية، لكن هذه المبادرات التي أتت في الغالب من الطرف الجزائري لم تتعد مرحلة التشاور والترقب على حد تعبير الأستاذ عبد الله ابراهيم، ورغم القوة الرمزية "للجنة تحرير المغرب العربي" التي تأسستسنة (1947)برئاسة المكافح محمد بن الكريم الخطاب (1963-1882) إلا أنها لم يكن بإمكانها القفز عن تقاطبات الأجنحة الايديولوجية والسياسيةالمتحكمة في الحركات الوطنية في كل قطر من البلدان المغاربية لهذا اكتفت بتحديد ما يجوز وما لا يجوز للحركات الوطنية فيما يتعلق بضرورة إطلاع اللجنة بأية مفاوضات مع المستعمر وبتفاصيلها، وبكون "اللجنة" لا تقبل ما دون الجلاء الكامل للاستعمار. كما حافظت "اللجنة"على الروح الوحدوية بين الحركات الوطنية السياسية وبين الحركات المسلحة من مقاومة وجيش التحرير، لكنها لم تذهب بعيدا في تحديد ملامح المشروع المستقبلي المغاربي المتحرر >>>

التتمة ص 8

تتمة: مشروع "المغرب الكبير" في فكر حركات التحرر الوطني المغاربية

>>> واكتفت بما يوحد آنذاك من هوية وجدانية عربية -إسلامية - مغاربية مشتركة.

كما أن تأسيس "لجنة للتنسيق" بين الحركات المغاربية الثلاث (تونس والجزائر والمغرب) سنة 1948تشتغل على المستوى الأوروبي وبتنسيق مع "لجنة تحرير المغرب العربي" بالقاهرة، لم يكتب لها الاستمرارية مما عطل مهام اللجنة في بلورة التصورات المستقبلية.

إن انطلاق الكفاح المسلح بالجزائر والمغرب وتونس في الخمسينات من القرن 20 في نفس الفترة مع الكفاح التحرري المسلح بالهند الصينيةكان يعطي للكفاح التحرري المغاربي (رغم خصوصيات كل حركة) بعد وحدويا يقوي الانتماء المغاربي خصوصا فيما يتعلق بدعم الحركات المسلحة بعضها لبعض بأشكال مختلفة أولا، ثم دعم "جبهة التحرير الوطني الجزائرية" بعد حصول كل من تونس والمغرب(1956)وقبلهم ليبيا (1951)على نوع ما من الاستقلال، مما جعل البعد التحرري المغاربي يركز على دعم المقاومة المسلحة بالجزائر خصوصا من طرف الجناح التقدمي للحركة الوطنية البعيد عن الشوفينية الوطنية التي بدأت تتشكل. وقد قامت فرنسا بالاستغلال المستمر للتناقضات وتعميقها لمحاولة أضعاف العمق التحرري حتى لا يأخذ مداه البعيد خصوصا وقد نجحت فرنسا في إعادة ترتيب تواجدها الاستعماري في كل من تونس والمغرب، ومن خلال سياسات متنوعة تتراوح بين استعمال سياسة العنف الكولونيالية وبين التهدئة والتحايل وإعادة تشكيل الطبقات الحاكمة لإفراغ الاستقلال من أبعاده التحررية الشاملة.

ستبرز الكثير من التوترات والخلافات خصوصا مع اختطاف القراصنة الفرنسيين للطائرة التي كانت تقل قيادة "جبهة التحرير الجزائرية" سنة1956 المتوجهين من الرباط إلى تونس العاصمة لحضور "مؤتمر مغاربي" كان يهدف إلى تنسيق العمل لاستكمال تحرير الشمال الأفريقي وبناء "الاتحاد المغاربي"وما راج عن تواطئات ممكنة ستأثر على مسار البناء.

ورغم أن مؤتمر طنجة "مؤتمر وحدة المغرب العربي" بمشاركة حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية) سنة 1958 استطاع التأكيد من جديد على توصية البناء المغاربي وحق الجزائر الغير قابل للتصرف في الاستقلال.

لكن ستشتد الحساسيات بين القيادة الجديدة للجزائر بعد الاستقلال والنظام المغربي في ما اصطلح عليه ب"حرب الرمال"سنة1963، مما أدى إلى اكتفاء فكرة البناء التحرري المغاربي بفكرة "البناء الوطني" في أحسن الأحوال، وسيزيد استقلال موريتانيا والخروج الاسباني من الصحراء ووصول نوع من الفكر القومي للقيادة في ليبيا وانقسام الأنظمة العربية إلى محاور "الدول المعتدلة" / الرجعية من جهة و"دول الصمود" ضد إسرائيل والامبرياليات ومخططاتها خصوصا بالمنطقة المغاربيةالمزيد من تعقيد الأوضاع، وعموما فإن سياسة المحاور كانت تخضع للاصطفاف إلى المعسكرات أو التوجهات الدولية القائمة في التوازن بين الكتلتين الاشتراكية والرأسماليةوالمخترقة لما سمي ب"دول حركة عدم الانحياز".

- المرحلة الثالثة : الشعوب المغاربية المعلقة بين طموح التحرر والوحدة، وبين العوائق البنيوية للمشروع فكريا وسياسيا منذ الستينات إلى اليوم:

لقد عرف المغرب وتونس ما يشبه نفس الوضعية الداخلية من استبداد وقمع وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد اليسار الثوري المتنامي طيلة أربع عقود متتالية (لا يزال مستمرا بطرق مختلفة)خصوصا لدى الشبيبات التعليمية والطلابية ولدى شرائح من الطبقات الوسطى والجماهير الشعبية، والذي تتضمن أدبياته "الوحدة المغاربية" كمكون استراتيجي لمشروع تحرري مغاير وأكثر عمقا مستقبليا من التجارب السابقة من حيث وضوح الأعداء الطبقيين ووضوح مقومات المشروع.

إن محاولة كسر هذا المشروع من طرف الأنظمة التبعية دفعها لتشجيع الفكر والحركة الإسلامية خصوصا الفكر الإخواني والوهابي المعادي للفكر الاشتراكي والمستفيد من الطفرة النفطية ومن تراجعات الحركة القومية التقدمية، لكن اختراق الحركة الإسلامية للمجتمع وانخراط شرائح من الطبقات الشعبية في هذا الفكر مستفيدة من البنيات الذهنية والتحتية والمؤسساتية القائمة المسهلة سيجعل فكرة التحرر من الامبريالية والرجعية والديكتاتورية وبناء الدولة الديمقراطية الشعبية العلمانية رافعة البناء لمغرب الشعوب تجد أمامها أطروحات مزاحمة لها تطرح مشروعا آخر (المشروع الإسلامي بكل تفرعاته)تمتح من نفس الخلفية الثقافية والتاريخية لمحاولة إثبات مشروعية البديل الإسلامي وجعله مهيمنافي كل "مشروع بديل".

نفس الاتجاه في الجزائر لكن من منظور مختلف نوعاما :لقد دخلت الجزائر الوطنية تحت رداء "اشتراكية وطنية"مرقعة في مرحلة بناء الدولة الوطنية والهوية الوطنية من منطلق التعريب واستقدمت لذلك نخبا

لقد كان لبداية السيرورات الثورية تحت شعار " الشعب يريد... " صدى كبيرا في البلدان المغاربية، بل أن الشرارة انطلقت من تونس سنة 2011 ثم المغرب مع حركة 20 فبراير، وبقي الشعب الجزائري يقظا ومتوجسا ومستحضرا لعنف العشريةالدموية، ليعود في فبراير سنة 2019 لشعار "الشعب يريد... "

من المشرق ومن مصر بالدرجة الأولى كانت لها أجندات سياسية لخدمة مشروع أخونة /أسلمة الدولة والمجتمع الجزائري فكان التعريبمرادف للأسلمة، ولم يسمح غياب الحريات الديمقراطية ببروز يسار قوي رغم الطابع الوطني التحرري للثورة الجزائرية، فأصبحت البورجوازية البيروقراطية الجزائرية المتمفصلة مع قيادات من الجيش هي المهيمنة، واستطاعت الامبريالية الفرنسية من جديد أن تجد لها قدم ما في أجهزة النظام.

في مرحلة التسعينات، ستعرف البلدان المغاربية بعض التقارب الشكلي حيث تم تأسيس ما سمي ب"اتحاد المغرب العربي"خوفا من عاصفة التغيرات في الأجواء الدولية وخوفا من الآتي، لكن هذا التقارب لم يستند على أية أسس سياسية ولا فكرية مشتركة وكان تقاربا أقل من تكتيكي وبدون أي ضمانات للاستمرارية لاقانونية ولاسياسية ولا ديمقراطية مؤسساتية فلم يصمد أمام اختلاف طبيعة الأنظمة ورهاناتها وانخراطاتها في المحاور العربية والدولية.

ولم يكن لوضع كهذا متميز بالانحباس الديمقراطي وغياب مشاريع مجتمعية واضحة التعبير الطبقي سوى أن يقود إلى العشرية الدموية، أو إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

لقد كان لبداية السيرورات الثورية تحت شعار " الشعب يريد... " صدى كبيرا في البلدان المغاربية، بل أن الشرارة انطلقت من تونس سنة 2011 ثم المغرب مع حركة 20 فبراير، وبقي الشعب الجزائري يقظا ومتوجسا ومستحضرا لعنف العشريةالدموية، ليعود في فبراير سنة 2019 لشعار "الشعب يريد... "...

لكن... رغم كون الشعوب المغاربية تعرف تقريبا نفس الخصاص وإن بشكل مختلف ومتفاوت من بلد إلى آخر إلى الديمقراطية الشعبية وحقوق الإنسانوالعلمانية والتحرر الكلي من التحكم الإمبريالي، وتتعامل نخبها بحذر كبير مع أبواق الشوفينية ودق الأسفين بين الشعوب، فإن آليات التنسيق والتضامن بين التنظيمات السياسية التقدمية والحقوقية والنقابية والمجتمع المدني في الداخل وفي أوروبا بين الشعوب المغاربية بقي متقدا ويتطور وإن ببطء أحيانا.

لكن المعضلة الكبرى التي جعلت المشروع يتراجع ليترك الشعوب أولا أن تحسم في قضية الديمقراطية الركيزة الأساسية لبناء الاتحاد المغاربي، مع الإبقاء على جودة التضامن والتنسيق ولو في حدوده الأدنى أحيانا. أخرى

ليست "معضلة الديمقراطية" هي العائق الأكبر فقط بل كون الامبريالية أيضا لن تسمح بسهولة للشعوب المغاربية في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي إلا في الحدود التي لن تتهدد مصالحها الاقتصادية الاستراتيجية في المنطقة.

كما أن معضلة المعضلات هي أنه باستثناء البورجوازيات الكبرى والمهيمنة سياسيا في أحزاب وتنظيمات يمينية تتكئ أحيانا على "المشروعية التاريخية" الدين-لغوية، فإن أغلب الأحزاب والتنظيمات الأخرى هي إما قوى الإسلام السياسي الغير واضحة المشروع، أو قوى اليسار الإصلاحي المتردد.

وتبقى عملية بناء وتقوية وبلترة الأحزابالمستقلة للطبقة العاملة وجماهير الكادحين وتوحيدها لتشكل القوى الصانعة للتاريخ المغاربي المعاصر، هي الممكن الموضوعي للقوة الضاربة للحيلولة دون تحريف مسار التحرر لصالح كل مرة القوى الرأسمالية والامبريالية، كما أن أي مفاوضات عن حل مقبول لديمقراطية بالمعايير الكونية تحقق فيها الشعوب مكتسبات مهمة لن يكون إلا هشا بدون هذه القوة الضاربة المستقلة.

إن بناء الوحدة المغاربية بالمفهوم العصري والمستقبلي والدائم يتطلب مشروعا متكاملا يربط بين التحرر من الامبرياليات وبناء اقتصاد متمحور حول الذات في إطار مشروع مجتمعي ديمقراطي شعبي علماني.

إن الأمر يبدو صعبا أمام الظروف الذاتية والسياسية للشعوب لكن العديد من المؤشرات تدل على عملية البناء الدينامية في هذا الاتجاه قائمة ومنها :

- إعادة بناء مفهوم الهوية المتعددة والدينامية للشعوب المغاربية (هويتها الاساسأمازيغية-عربية ذات انفتاح كوني) والمرتبطة بالمشروع المجتمعي التحرري الديمقراطي الشعبي العلماني أكثر من ارتباطها بجاذبية سلفية دينية أو عرقية شوفينية.

- ارتطام الأنظمة والحركات ذات المشروع الاستبدادي والتبعي بالتطلعات التحررية المستمرة والمتجددةللشعوب المغاربيةالمستفيد نضاليا بعضها من بعض.

- وجود حد مهم من التتبع والتنسيق والاستفادة المتبادلة بين الشعوب المغاربية وقواها الديمقراطية والتقدمية في مجالات النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتحرر من الهيمنة الامبريالية وفي مقدمتها الفرنسية، مما يجعلها تعتمد على عمق مستقبلي لبناء المشروع المغاربي.

- الارتباط العميق بمصير شعوب العالم العربي والشعوب الأفريقية يوحده الصراع ضد الرجعية والديكتاتورية والاستعمار الجديد والتطبيع مع كيان الأبارتايد الصهيوني.

- استمرار "الحراكات الشعبية" بمطالب ديمقراطية محدودة أو بمطالب سياسية واضحة، مما يعبر عن الحاجة الملحة إلى بديل سياسي جامع يأخذ على كاهله المهام التحررية المنتظرة من طرف الشعوب المغاربية. ●

الاتحاد المغاربي: حلم في مهب تصادم سياسات الأنظمة

محمد موساوي

تجتاز المنطقة المغاربية مرحلة حرجة في وجودها السياسي نتيجة تضارب المواقف تجاه حل قضية الصحراء الغربية والتطبيع مع الكيان الصهيوني بالإضافة الى الاصطفافات الجيوسياسية المتباينة حيال ما ترب عن بداية تشكل عالم متعدد القطاب. كما تعاني الدول المعنية مشاكل عديدة بفعل أزمة الركود الاقتصادي التضخمي الزاحف عبر العالم. إنا هذه الأوضاع تطرح عدة قضايا استراتيجية هامة، يكون أولها مدى قدرة الدول المغاربية في احياء " اتخاد المغرب العربي" (الاتحاد المغاربي) لتلبية مطلب شعوبها والاحتماء من انعكاسات تقلبات السياق الدولي عليها.

اتحاد المغرب العربي: التأسيس والأهداف

في ظرفية تتميز بويلات برامج التقويم الهيكلي، تأسس اتحاد المغرب العربي (ا م ع). حدث ذلك في 17 فبراير من سنة 1989 بمراكش بالمغرب، بعد المصادقة على معاهدة إنشاء الاتحاد (التي أقرتها القمة التي عقدت بمدينة زرالدا بالجزائر في 10 يونيو من سنة 1988) من طرف خمس دول، هي : موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا، . يوجد مقر " ا م ع" بالرباط بالمغرب. يعتبر الاتحاد المغاربي منظمة اقليمية ولها عدة أهداف من بينها على الخصوص:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

- فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها (العمل تدريجيا على تحقيق ذلك).

- التنسيق الأمني والعسكري والدفاع المشترك عن سيادة البلدان الأعضاء في الاتحاد.

- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

- تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية؛ خصوصا إنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برا مج عامة ونوعية في هذا الصدد.

بناء على الأهداف المسطرة، يتجلى ان الاتحاد نشأ بين دول تحطمها أنظمة سياسية مختلفة تتقاسم الميل السلطوي، وله طبيعة مزدوجة سياسية واقتصادية. وهذا يمثل تحديا حقيقيا إذ لا يرتكز على بنيات اقتصادية اندماجية مؤسسة كما حدث في البناء التدريجي للاتحاد الاوروبي. كما أن تفعيل المعاهدة افتقدت الإرادة السياسية نتيجة التوتر الدوري للعلاقات بين المغرب والجزائر وكذا تبعات " الربيع العربي" وخصوصا تفكك ليبيا جراء التدخلات الأجنبية.

فهل يا ترى تمكن الاتحاد رغم كل هذا من التقدم في إرساء اللبنات المطلوبة للاندماج الاقتصادي الإقليمي ؟.

المحصلة

باعتبار التجارة من أوائل الاندماج الاقتصادي الإقليمي، سيقتصر هذا الجانب على التبادل التجاري داخل وخارج الاتحاد اعتمادا على الاحصائيات المتوفرة في بوابة الاتحاد المغاربي الخاصة ببنية الصادرات والواردات حسب الشركاء. تهم المعطيات الفترة الممتدة من 2015 الى 2019. وقد تم تقدير متوسط معدل كل شريك نسبة للصادرات أو الواردات لكل من البلدان الأعضاء، كما هو معروض في الجدولين أدناه. يتبين من فحص النتائج ما يلي:

- هزالة التبادل التجاري بين كل عضو وباقي دول الاتحاد سواء تعلق الأمر بالصادرات (متوسط 3 بالمائة) او الواردات (متوسط 3 بالمائة) رغم مروم ما يزيد عن ثلاثة عقود منذ تأسيس الاتحاد وعقدين من ابرام اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وتونس.

- استحواذ أوروبا على ما يزيد عن نصف التبادل التجاري متبوعة بكل من آسيا (الصين) وأمريكا (الولايات المتحدة)

وتبقى عوامل الاندماج الاقليمي وتبادل المنافع التجارية غائبة، مما لا يلطف التوترات السياسية حين تحدث لدرء انعكاساتها السلبية على المصالح الاقتصادية.

ولن تتحقق اهداف معاهدة الاتحاد والوضعية البنيوية كما هي وخصوصا في هذه المرحلة التي تحتد فيها التقاطبات ومخاطر الحروب،

خلاصات

- لا محيد عن الاندماج الإقليمي وعلى أسس شعبية ديمقراطية بدل الارتكاز على الأنظمة القائمة فقط لتجاوز وضعية الجمود الحالية وبلورة مشاريع تنموية وحدوية تحررية تعتمد التكامل والتعاون لترجيح حظوظ الانخراط سوية في عملية الانفكاك من معيقات التبعية ووتحكم مراكز القرار الأجنبية؛

- يجب تصفية الأجواء ووضع حد لتصادم السياسات بين المغرب والجزائر كشرط لاستقرار المنطقة وفتح حوار استراتيجي حتى لا يتطور التوتر الحاحي الى ما لا يحمد عقباه.

- من اللازم احياء معاهدة الاتحاد وتحيين المشاريع المبلورة لتفعيلها والتي بقي جلها حبرا على ورق، مما جعل مؤسسة الاتحاد تضمر حيث لا يسمع شيء عنها ما عدى بعض اللقاءات والأنشطة ذات الطابع البروتوكولي.

صادرات بلدان الاتحاد حسب الشركاء للفترة الممتدة من 2015 الى 2019 (المتوسط المئوي)

البلد	الاتحاد المغاربي	باقي افريقيا	الاتحاد الأوروبي	باقي أوروبا	آسيا	أمريكا
المغرب	2	6	64	8	11	9
الجزائر	4	2	55	12	10	15
تونس	9	3	76	5	4	3
ليبيا	0،5	0،5	65	6	25	3
موريتانيا	1	7	64	8	11	9

واردات بلدان الاتحاد حسب الشركاء للفترة الممتدة من 2015 الى 2019 (المتوسط المئوي)

البلد	الاتحاد المغاربي	باقي افريقيا	الاتحاد الأوروبي	باقي أوروبا	آسيا	أمريكا
المغرب	2	2	52	12	20	12
الجزائر	2	2	47	11	26	12
تونس	5	2	53	13	20	7
ليبيا	4	6	38	17	30	5
موريتانيا	6	4	40	10	35	5

مغرب الشعوب، بين شرعية البناء ومخاطر تلاشي المشروع الديمقراطي

ع. باعزيز

خرجت الجيوش الاستعمارية من المنطقة المغاربية، كأنها لم تخرج سوى وهي تضمن بقايا الاستعمار في أشكال أخرى. لقد خلف الاستعمار بضع من دول تتقاسمها حدود لتجعل منها وحدات جغرافية معزولة فيما بينها وبين تكتلات ذات التأثير الاستراتجي على بلدان العالم، في زمن بات يعرف بزمن تقوية التكتلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. علما ان الواقع قبل الاستقلال يجمع بمؤهلات المنطقة في بعدها الجغرافي والتاريخي والحضاري ويجعل منها رافعة قوية لاقامة مشروع الوحدة المغاربية. غير هذا الواقع نفسه لهذه الدول المغاربية بعد ما يسمى الاستقلال سيتحول الى كتلة من العوامل والمعطيات ذات التأثير السلبي على انبلاج سيرورة المشروع المغاربي.

لماذا مشروع بناء المغرب الكبير؟

يستند المشروع إلى البعد التاريخي للدول المغاربية كما هو شأن البعد الجغرافي والهوياتي الثقافي. واذا كانت البدايات الأولى لمبادرة الاندماج، قد دعا إليها في ميدان الكفاح هو واحد من مناضلي الحركة الوطنية التونسية المعروف ب "أحمد باشا حمية" لذي أكد ذلك في برلين بألمانيا عام 1915م لتكون المبادرة محور الاطار المرجعي لحركة التحرر المغاربية. كما أن المؤتمر الخامس ل "طلبة شمال افريقيا" المنعقد بمدينة تلمسان سنة 1935سيدعم هذه المبادرة على اعتبار أن تأسيس الوعي المغاربي لا يتأتى الا بتوحيد التعليم وقد جاء في بيان مؤتمر "طلبة شمال افريقيا":"يجب أن لا يقال أننا نعمل على انشاء وحدة منفصلة، كلا وألف كلا، اننا نعمل على بعث وحدة عتيدة سجلها التاريخ وهو ضامنها". لقد أثمرت مسيرة كفاح الشعوب المغاربية في مختلف الواجهات وطموحات بناء الوحدة المغاربية ترسيمها باعلان ميلادها عام 1958. ومن أجل أن يتجسد المشروع عمليا رغم بعض الخلافات والنزاعات الحدودية كان لا بد من انتظار سنة 1989 ليكون الاعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.

كما تستند قوة طرح الفكرة والمشروع الى تلك الخصوصية الحضارية للبلدان المغاربية، حيث هي الغنى من عناصر ومكونات الأصل الأمازيغي، الافريقي، العربي والدين الاسلامي... وقد برهن عن ذلك المفكر د. طاهر لبيب 1الذي اعتبر أن هذه الخصوصية، تحولت من بديهية علمية الى معتقد ايديولوجي يتجول المغربي من شرفاته ليرى منها أبعاد مغربة تتعدد، تمتد وتتقلص وليواجه بها الآخر شرقا وغربا. وهي تعني تميزا عربيا عن الغرب ومغربيا عن العرب. فالشعوب المكونة لبلدان المنطقة تحمل خصوصية تطورت مع فترة الاستعمار الى حد الاندماج في وجدان يجمع تعدد الثقافات الاصلية وانتفاحها على العوالم المجاورة.

ان مشروع بناء وتوحيد شعوب المغرب الكبير، أملته ظروف تارخية تجمع بين الماضي والحاضر، كما تمليه اليوم وبشكل ملح التوازانات السياسية والماكرواقتصادية الراهنة وما ينتظره العالم من تبعات الأزمات البنيوية والمستمرة للنظام العالمي المهيمن سياسيا واقتصاديا وعسكريا بحاجياته الجشعة الى نهب وتجفيف منابع ثروات الشعوب المحكومة بأنظمة رجعية تبعية...

واذا كانت هذه الضرورة التاريخية مقنعة للجميع في هذا الجزء من عالم التكتلات الكبرى، فماهي العوامل المساعدة وما العوامل التي تعيق هذا البناء المشروع؟

في بعض العوامل التي تعيق تحقيق المشروع:

اذا كان هذا المشروع يستند الى واقع ملموس وحلم تراهن عليه شعوب المنطقة بكفاح أكبر من مكافحة الاستعمار، فهو لا يزال يراوح المكان بل قد يصبح جزءا من الماضي البئيس لبلدان تسطو على عليها أنظمة رجعية، استبدادية متخلفة. ومن بين العوامل التي تعترض بناء هذا المشروع عوامل خفية متواطئة وأخرى واضحة ملموسة كالآتي:

- النزاعات ثنائية الجانب بين الدول المغاربية، خلفتها حدود الاستعمار كما هو الأمر بين الجزائر وليبيا، المغرب مع موريتانيا، الجزائر والمغرب... ثم القضية الشائكة التي عمرت طويلا على جدول أعمال الأمم المتحدة بعد سنوات من الحرب دون أن يتحقق سلم كامل، والمتمثلة في قضية الصحراء المتنازع حولها أكثر من أطراف بشكل مباشر وغير مباشر.

- الحظر الجوي والعسكري المفروض على ليبيا عقب ما يعرف بقضية لوكيربي التي صدر في حقها قرار مجلس الأمن عدد774بتاريخ 31مارس1992ثم القرار رقم 883بتاريخ 11نونبر1993وما يفرضه بموجب ذلك من توسيع الحضر الجوي والعسكري والمجال الديبلوماسي. عقوبات كان يفترض أن تكون الدول المغاربية سندا لطلب ليبيا بالوقوف بجانبها بناء على المادة 14غير أنها طبقت الحضر ضدا على ما كان من بين أهداف البناء الاتحادي.

- تراجع المد النضالي الشعبي بعد "الاستقلال"مقارنة بفترة الاستعمار وما رافقها من اندفاع لتحقيق المصير التحرري المشترك.

لقد أثمرت مسيرة كفاح الشعوب المغاربية في مختلف الواجهات وطموحات بناء الوحدة المغاربية ترسيمها باعلان ميلادها عام 1958. ومن أجل أن يتجسد المشروع عمليا رغم بعض الخلافات والنزاعات الحدودية كان لا بد من انتظار سنة 1989 ليكون الاعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.

- انغلاق طغمة الحاكمين على المشروع القطري بدل المشروع الوحدوي وميول الأنظمة نحو محاولة ممارسة الهيمنة والريادة.

- تسعير النعرات الشوفينية و"الهويات الوطنية القاتلة"على حساب البعد الوحدوي والخلاص الجماعي في اطار تكتل الدول ذات المصلحة في ذلك.

- ضعف وغياب التنسيق والتشبيك الذي يمكن أن تحققه القوى الديمقراطية في المنطقة.

هذا بالاظافة الى موانع ومعيقات كثيرة يشهرها أعداء هذا المشروع لابطال حلم شعوب المنطقة والانكفاء على الذات باشهار ورقة التطرف واستعمال ظواهر جديدة بلغت في أبشع صورها في تبادل التهم بتمكين تنظيمات ارهابية من المرور عبر بعض الحدود لزعزعة أمن واستقرار بلدان مغاربية مجاورة.

في بعض العوامل المساعدة لقيام مشروع المغرب الكبير:

تبدو الحاجة الملحة لتكتل وحدوي على المستوى المغاربي حاسمة أمام التطورات التي يشهدها العالم في ظل بناء أقطاب تقوم أولا على عامل القرب الجغرافي. فما شهده العالم ويشهده باستمرار في مجال التبادلات الاقتصادية، على مستوى تبادل الخبرات التقنية والتكنولوجية العسكرية والأمنية، كما أن مستجدات الظواهر الصحية والبيئية التي تتحدى حدود الدول كما حصل مع اجتياح فيروس كوفيد19-... هي بعض مما يفرض التكتل او حتى اعادة ترتيب الجوار الجغرافي وترتيب السياسات الملائمة. ومما يساعد أكثر على احياء المشروع:

- محدودية الأسواق المحلية ورهان تكاملها بين الدول الخمس لمزيد من استقطاب مشاريع اقتصادية متحررة من التبعية العميقة.

- الوعي المتنامي بمخاطر الأطماع الرأسمالية التي تسعى الى نهب الخيرات الطبيعية من غاز وبترول ومعادن، فضلا عن الثروة البشرية ومنها اليد العاملة الخبيرة.

- الضغط المتنامي لنضال الشعوب ضد الأنظمة التابعة، ووعيها أكثر بضرورة رفض أداء الديون وفواتير أزمة الرأسمال العالمي.

- تصعيد موجات السيرورات الثورية ومطالبتها باسقاط الأنظمة أو برحيل الطغمة الحاكمة الفاسدة.

يبدو جليا وبالملموس، أن عناصر ومقومات قيام اتحاد المغرب الكبير أقوى من عناصر ومثبطات البناء. ويتأكد هذا بالملموس عندما نلاحظ بأن المعادلة تتكون من عدة مكونات متناقضة. فالشعوب هي صاحبة المصلحة في بناء "مغرب الشعوب" مما يستلزم الرفع من وثيرة النضال المشترك بين الشعوب ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية. بينما الأنظمة الحاكمة كرها ليست لها المصلحة في وحدة مغاربية، وبحكم تبعيتها للأنظمة الرأسمالية فهي تعمل جاهدة على تمديد مسافات تحقيق الهدف وتقلص كل من شأنه أن يبني أواصر العلاقات الوحدوية بين شعوب المنطقة. هكذا، وأمام حجم الديون المتراكمة على دول المنطقة، لن تجد من توصيات واملاءات المؤسسات الرأسمالية ما يمكن أن يحفز مشاريعا ذات البعد المغاربي، بينما تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في السياسات المتبعة لهذه البدان بشكل منفصل ومنعزل عن بعضها. انها زبائن مدمنة على توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة... انها تحمل عقيدة الولاء للرأسمال المالي مادام يحمي مصالح الكتلة والطغمة الحاكمة على حساب مصالح شعوب المنطقة وفي مقدمتها الطبقة العاملة والطبقات الشعبية على حد سواء.

تبقى المساهمة في كل الخطوات التي من شأنها توثيق العلاقات النضالية مع قوى التحرر والديمقراطية والاشتراكية ضرورة حتمية على طريق مشروع وحدوي للمنطقة المغاربية والعالم العربي. ومن هنا وجب تكثيف التواصل خاصة مع توافر المنصات الالكترونية لتبادل الآراء وتجارب النضال ضد كل معيقات البناء الوحدوي. كما تفرض الضرورة نفسها بهدف طرح نقاش عمومي حول مصير شعوب المنطقة وحقها في الانصهار في منطقة تعم فيها الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. ●

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

الفعل الفدائي المنظم: ما بعد البنادق

من يطلق النار على جنود العدو لا يحتاج لشهادة أو إشادة من أحد، وتاليًا موضوع هذه المقالة لا يتناول الفعل الفدائي البطولي لمقاتلي شعبنا الأبطال في الضفة المحتلة بكل مكوناتهم ومجموعاتهم بمنطق التقييم، ولكن ينظر لجملة العمليات الأخيرة كعنوان لقراءة التطور المهم في سياق المواجهة مع العدو الصهيوني في ساحة الضفة وعموم الوطن.

بجانب التصاعد العددي للعمليات المسلحة، وكذلك الاتساع المُطرد لعدد المجموعات المسلحة العاملة، في الأسابيع الأخيرة، فإن المؤشر الأهم هو إعلان فصائل المقاومة وأذرعها المسلحة عن عمليات قامت بتنفيذها، وما حملته هذه العمليات من تفاصيل على مستويات عدة، حيث واجه العدو في مجدو وحوارة وتخوم القدس المحتلة، مستويات وأنماط مختلفة من العمل الفدائي، بما حملته من مخاطر إضافية على منظومة امن العدو.

الانخراط العسكري المباشر والمعلن لفصائل المقاومة في معركة الضفة، هو واجب هذه الفصائل الذي تأسست لأجله، والذي لا يجب أن تقتصر مساهمتها عليه، فهذه المجموعات الفدائية الشجاعة التي تخوض معركة فلسطين والعروبة في ساحة الضفة، تحتاج لظهيرها الجماهيري، ولشبكات اسناد ودعم، تحمل جزء من عبء حماية المناطق المستهدفة بالهجمات اليومية للعدو، وتعيد حشد الجماهير حول خيار القتال وحماية من يقاتل.

وبكل وضوح ممكن: إن استمرار العدو في حصر المواجهة مع بقاع مطوقة أو شبه مطوقة يستنزفها بجرائمه اليومية، لا يرتبط بقدرة استثنائية لهذا العدو أو عبقرية منقطعة النظير، ولكن بتقصير هائل من البنى الفلسطينية بما فيها فصائل العمل الوطني كافة، وبالطبع المستوى الرسمي الفلسطيني؛ فلا يعقل أن المدن الفلسطينية

الرئيسية ما زالت قابعة خارج حيز الاشتباك أو إسناد من يخوض الاشتباك حتى الآن.

إن استعادة الثقل الجماهيري في الاشتباك ضرورة حيوية يفترض بالدور الفصائلي أن يشكل أحد أدوات تحقيقها، فهذه الفصائل حتى وإن تحطمت بناها التنظيمية بالمعنى التقليدي للهيكليات التنظيمية، فإنها ما زالت تختزن تأييد وطاقة مئات الآلاف من المناضلين الفلسطينيين الذين اختزنوا تجارب هائلة في ظل المواجهة، وعايشوا مراحل مختلفة من عمل شعبنا النضالي في مواجهة العدو الصهيوني، وخبروا أدوات هذا العدو وامكانيات التغلب عليها بأشكال مختلفة متعددة ومرنة للعمل التنظيمي.

هؤلاء المناضلين هم رصيد الفصائل ورصيد فلسطين وجيشها في ساحة النزال مع عدونا، وعلى شبكات عملهم المشترك يمكن لشعبنا أن يراهن، وكل مناضل منهم سيكون خندق ومتراس، وقلعة شامخة، تسقط أمامها خطط العدو ووزراء حكومته وزحوف جيشه.

إن هذه البنادق التي سطعت شموسًا في ليل فلسطين، وأعادت الاعتبار لمعنى وجودنا على هذه الأرض، تحتاج لشعبها، ولمن يساندها... هذه مقاومة تحمي شعب يحمي مقاومته ويذود عنها ويمدها بكل ما تحتاجه ويعمل على إدامتها حتى تحقيق الانتصار●

الكيان الصهيوني بين تفاقم أزمته الداخلية وانتقالها إلى الجيش... ومأزق نتنياهو

انتقلت الأزمة الداخلية العاصفة بكيان الاحتلال الصهيوني، والتي أحدثت شرخاً عميقاً سياسياً ومجتمعياً. انتقلت الى داخل الجيش «الاسرائيلي» وباتت تهدّد قدرته على مواصلة عملياته القتالية.. مما شكل حسب الكثير من المسؤولين السابقين والخبراء والمحللين الصهاينة خطراً داهماً، يهدّد وحدة وتماسك الجيش الذي طالما اعتبر الأساس الصلب الذي يرتكز اليه كيان الاحتلال في استمرار وجوده المصطنع والمؤقت، وفي مواصلة احتلاله لأرض فلسطين، والجولان السوري وأجزاء من الأراضي اللبنانية.. على انّ المؤشرات على هذا التهديد لوحدة وتماسك جيش الاحتلال تجسّدت بالوقائع التالية:

أولاً، فشل جهود رئيس الأركان في جيش الاحتلال «الاسرائيلي»، هرتسي هليفي، للحيلولة دون وصول الأزمة الى الجيش، بعد انضمام المئات من نخبة الجيش من الطيارين والضباط وجنود الاحتياط الى الاحتجاجات ورفضهم الخدمة في الجيش.

ثانياً، ظهور احتمال تمرّد جنود عاملين في الخدمة، مما قد يؤثر على مهام وعمليات جيش الاحتلال في الضفة الغربية والقدس المحتلتين.

ثالثاً، دعوة وزير الحرب يواف غالانت، وهو نائب في الكنيست عن حزب ليكود، إلى تعليق إقرار التعديلات القضائية لمدة شهر، محذراً من أنّ الاحتجاجات ضدّ التعديلات وانضمام عدد متزايد من جنود الاحتياط إلى الاحتجاجات «يؤثر على عمل القوات النظامية ويهدّد الأمن القومي»، وأكد أنه «لن يجعل ذلك يسيراً»، في إشارة إلى احتمال امتناعه عن التصويت على التصديق على مشروع القانون في الكنيست.

رابعاً، ردّ رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على دعوة غالانت بإقالته، مما دفع وزير الحرب السابق بيني غانتس إلى القول: «نواجه تهديداً حقيقياً ونتنياهو وضع نفسه قبل أمن إسرائيل».

هذه الوقائع والتطورات تؤشر الى عمق الأزمة التي امتدّت إلى الجيش الذي طالما كان في السابق بمنأى عن الصراعات السياسية، ويوصف بـ «جيش الشعب وحامي الكيان»، ويُقال عنه بأنه «أساس وجود الكيان»، ولهذا عندما تبلغ الأزمة حد إحداث الشرخ والتمرّد داخل الجيش فهذا إنما يدلل على حجم الخطر الذي بات يتهدّد وجود الكيان وأمنه واستقراره الداخلي، لأنّ الشرخ الحاصل في المجتمع الصهيوني بين متديّنين وعلمانيّين، وبين يهود اشكيناز غربيّين، ويهود سفرديم شرقيّين، ينعكس على المؤسسة العسكرية، وهو ما دفع قادتها إلى التحذير من مخاطر استمرار الأزمة على الجيش، الأمر الذي حذر منه أيضاً العديد من الصهاينة الذين باتوا يعبّرون عن خوفهم من اندلاع حرب أهلية إذا ما واصل نتنياهو عناده ورفض التخلي عن مشروعه إدخال تعديلات على القضاء لحماية نفسه وحليفيه بن غفير وسموتيريتش من ملاحقات قضائية بتهم الفساد.

انطلاقاً من هذه المعطيات، يبدو أنّ الأزمة تسير نحو مزيد من التفاقم استنادا إلى ثلاثة عوامل:

العامل الأول، عدم وجود أيّ استعداد لدى نتنياهو وحليفيه بن غفير وسموتيريتش، على التراجع عن مشروعهم بإقرار إصلاحات قضائية، تجعلهم قادرين على التحكم بالقضاء، لا سيما المحكمة العليا، لحماية أنفسهم من الملاحقات بتهم الفساد.

العامل الثاني، ارتهان نتنياهو للتحالف مع بن غفير وسموتيريتش، لإبقاء حكومته، مما يجعله مكبّل اليدين لا يستطيع الإقدام على قبول حلول وسط مع المعارضة للخروج من الأزمة، من دون موافقة حليفيه اللذين يرفضان ايّ حلول وسطية ويصرّان على السير بالتعديلات القضائية مهما كانت التداعيات، بل ويهدّدان المعارضة باستخدام القوة لقمع الاحتجاجات... فنتنياهو يدرك انه في حال تراجع ووافق على تعليق التعديلات، فإنّ عقد الائتلاف الحكومي سوف ينفرط...

العامل الثالث، عدم قدرة نتنياهو على تصدير الأزمة الداخلية من خلال قيامه بشنّ حرب ضدّ المقاومة في لبنان، أو ضدّ المقاومة في قطاع غزة، أو ضرب البرنامج النووي الإيراني، لأنّ اتخاذ مثل هذا القرار يحتاج إلى موافقة المؤسّستين الأمنية والعسكرية في كيان الاحتلال، وهو أمر لا توافق عليه هاتان المؤسستان، بسبب عدم ضمان تحقيق النصر من ناحية، والخوف من تدحرج الأمور نحو حرب واسعة تهدّد بالخطر وجود الكيان من ناحية ثانية، كما أنّ قرار شنّ الحرب يتطلب الحصول على ضوء أخضر أميركي، وهو أمر غير وارد لدى إدارة بايدن، إما لأنها لا تريد إبعاد الأنظار والانشغال بعيداً عن الحرب الأساسية ضدّ روسيا في أوكرانيا، أو بسبب المخاطر الكبيرة للحرب على النفوذ الأميركي وأمن ووجود الكيان الصهيوني..

وإذا افترضنا أنّ نتنياهو مستعدّ للمغامرة وتجاوز موقف واشنطن، فإنه لا يستطيع تجاوز اعتراض المؤسّستين الأمنية والعسكرية في الكيان الصهيوني..

لكن هل يعني ذلك أنّ نتنياهو وحليفيه باتوا في طريق مسدود؟

من الواضح أنهم فعلاً أصبحوا في طريق مسدود، بسبب ما يلي:

1 . اشتداد وتوسّع دائرة المعارضة للتعديلات القضائية، لتشمل إلى جانب تزايد حجم المشاركة في التظاهرات والاحتجاجات في معظم المدن، وإقفال مطار بن غوريون، والشلل الحاصل في الاقتصاد والبورصة، واحتمالات اندفاع الوضع إلى الفوضى.

2 . مخاطر انتقال تمرّد ضباط وجنود الاحتياط، إلى داخل الوحدات النظامية في الجيش الإسرائيلي مما يهدّد بانتقال الانقسام السياسي والحزبي والمجتمعي إلى صفوف الجيش الذي يشكل حصن الكيان وحاميه...

3 . أمام مخاطر تصاعد وتفاقم الأزمة، من المحتمل ان تنتقل الأزمة إلى داخل حكومة نتنياهو بانضمام وزراء آخرين إلى جانب وزير الحرب بالدعوة إلى تعليق إقرار التعديلات القضائية، مما قد يقود إلى انفراط عقد الائتلاف الحكومي وفقدانه الأغلبية في الكنيست إذا لم يرضخ نتنياهو وحليفاه إلى دعواتهم ويقبلوا بحلول وسطية للأزمة، ولهذا من المرجح أن يسلك نتنياهو سبيل تأجيل إقرار التعديلات لتجنّب اتساع الأزمة واحتواء غضب المعارضة في الشارع.

هذه الأزمة العنيفة التي تعصف بكيان الاحتلال ويهدّد استمرارها وحدة وتماسك جيشه، ووجود الكيان برمّته، دفعت وزير الخارجية السابق أفيغدور ليبرمان إلى وصف نتنياهو بأنه «الخطر الاكبر على إسرائيل، أكثر من إيران وحزب الله»... فيما بات ينعت من قبل المحتجّين بالديكتاتور الذي أدخل الكيان الصهيوني في صراع داخلي حادّ أدّى إلى انقسام سياسي، وشرخ مجتمعي لم يسبق أن شهده منذ اغتصابه أرض فلسطين واعلان قيامه عام 1948.

عن مجلة الهدف

الكاتب: حسن حردان

المرأة العاملة وتحديات العمل النقابي الديمقراطي

عزيزة الرامي

إن واقع المرأة العاملة يتسم بالهشاشة والاضطهاد المزدوج والتمييز وتكريس الدونية بسبب السياسات الطبقية التي ينهجها النظام المخزني الخاضع لإملاءات المؤسسات والدوائر المالية الامبريالية.

فالمراة تعيش بمجتمع ذكوري يكرس الدونية للمراة مجتمعيا وقانونيا وثانيا لكونها عاملة تعيش تحت وطئة الاستغلال إلى جانب الرجل، مما يستدعي نضالا خاصا من طرفها لتححرها وتحسين أولضاعها المادية والمعنوية والدفاع عن حقوقها. الأمر الذي يستوجب الانتظام داخل النقابة التي تعتبر أحد أدواة الطبقة العاملة لخوض الصراع الطبقي والدفاع عن مصالحها.

- تشخيص لوضعية المرأة العاملة بالمغرب
- المرأة والعمل النقابي
- سبل تقوية انخراط النساء في العمل النقابي واليات النهوض بأوضاعهن وتحسينها.

المحور الأول : تشخيص لوضعية المراة العاملة.

مع تنامي الأزمة الرأسمالية العالمية وفي ظل خضوع النظام في المغرب لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، وفرض لسياسة التقشف ومواصلة الهجوم على الطبقات الشعبية وما نتج عن ذلك من تعميق الهشاشة، أصبحت الطبقة العاملة اليوم تعيش على إيقاع التراجعات في كل المجالات وفي كل القطاعات، وتعاني من أوضاع كارثية تتسم بالاستغلال والإجهاز على الحقوق والمكتسبات، والمراة العاملة باعتبارها جزء لا يتجزا من الطبقة العاملة تعتبر ضحية" الباطرونا - المخزن - المجتمع" حيث تعيش تحت أولا وطأة الفقر والهشاشة والاستغلال المنهج والهجوم على حقوقها الافقتصادية والاجتماعية مثل رفيقها العامل وثانيا بسبب مونها امراة تعيش تمييزا على اساس الجنس في فرص العمل وقيمة الأجر وعدم العدل في الحقوق وانتشار ظاهرة التحرش الجنسي والتحرش النفسي والاستغلال وغياب شروط العمل اللائق وعدم احترام المواثيق الدولية في العمل خصوصا بالقطاع الخاص.

إن واقع المراة العاملة هو واقع مرير حيث تشتغل النساء العاملات في القطاع الخاص خصوصا القطاعين الفلاحي والصناعي والقطاعات الغير مهيكلة تحت ظروف قاسية وكارثية حيث يتم اعتبارهن يد عاملة رخيصة وتمثل كل مقومات الاستغلال البشع للربح رؤوس أموال طائلة من طرف الباطرونا، كما يعانين من التحرش الجنسي الذي يعتبر من أبرز الظواهر التمييز المبني على الجنس بأماكن العمل، في الوقت الذي لا تقدم فيه مدونة الشغل أي تعريف دقيق للتحرش الجنسي، ويظل الاستغلال الفاحش فيما يسمى بشركات المناولة التي تستغل النساء في مهن النظافة، حيث لا يتمتعن بأية شروط العمل ويحرمن من كل الحقوق الشغلية وغالبا ما يتم تسريحهن كلما بادرن بالمطالبة باي حق من حقوقهن الاساسية كعقد العمل أول النخراط في الضمان الاجتماعي او الانخراط في العمل النقابي.

أما بخصوص العاملات الزرعيات فإنها تعتبر فئة اجتماعية الأكثر تعرضا للاستغلال والتمييز القانوني حيث يتجرعن بحكم هشاشة أوضاعهن أقصى أشكال القهر الجسدي والنفسي والجنسي ويتم ضرب عرض الحائط كل ما جاءت الاتفاقيات الدولية الاساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة بالاجور (أولا بين النساء والرجال اتفاقيتين الدوليتتين 100 و111 لمنظمة العمل الدولبة حيث تنص الاولى على المساواة في الاجور بين العاملات والعمال عن التساوي في الاجور بين العاملات والعمال عند تساوي قيمة العمل ، بينما تنص الثانية على عدم التمييز في ميدان الاستخدام والنشاط المهني"/ ثانيا بين القطاع الفلاحي والصناعي SMIG/SMAG حيث يوجد فرق كبير بين الحد الادنى للأجر بالقطاع الفلاحي 1812. 98 درهم والقطاع الصناعي 2586. 84 درهم دون أي مبرر) ومنع التمييز بسبب الجنس والحمل والامومة، سواء عندما يشتغلن ببلدهن أو بالخارج خصوصا بالديار الاسبانية (عاملات العرائش).

إن أن العاملات الزراعيات يعانين من الفقر والقهر الجسدي في ظروف عمل صعبة ودون حماية اجتماعية ولا تحديد لساعات العمل اليومية والتي قد تصل ل 10 ساعات باليوم مقابل أجر لا يتعدى 50 أ، 60 درهم باليوم. تعمل العاملات في ظروف مناخية صعبة في البيوت البلاستيكية أو خارجها تحت وطأة الحرارة والشمس الحارقة وكل متغيرات المناخ مع استعمال المبيدات دون

أدنى معرفة بخطورتها ودون أي تدريب أو مراقبة أو وسيلة للوقاية (غياب الحماية الصحية)، ينضاف لهذا أن أغلبهن لا يتم التصريح بهن في الضمان الاجتماعي (من بين مليون عامل/ة لا يتم التصريح سوى ب 5 في المئة) وبهذا يحرمن من حقهن في التقاعد وخدمات مدونة التغطية الصحية في خرق سافر لكل القوانين والاتفاقيات الدولية، يتم حرمانهن أيضا من بطاقة الأداء وبطاقة الشغل ومن العطلة السنوية وعلاوة الاقدمية بذالك لا توجد علاقة شغلية بين الباطرونا والعاملات وكذا حرمانهن من استقرارهن في العمل وحقوقهن الخاصة كعطلة الأمومة وساعات الرضاعة وفقا لما تنص عليه مدونة الشغل.

و تنضاف لهذا شروط نقلهن من الموقف لاماكن العمل حيث يتم تكديسهن بوسائل نقل خطيرة بيكوبات او شاحنات مما يعرض حيتهن للخطر ولحوادث سير مميتة وقد وقعت حوادث سير دون ان تحرك السلطات المحلية ساكنا.

أما بالنسبة للنساء العاملات بقطاع التعليم فإنه من بين القطاعات الحيوية بالبلاد ، إلا أنه يتعرض لهجوم نيوليبرالي غير مسبوق بسبب السياسات العمومية المتبعة من طرف الدولة المغربية والمملاة من طرف الدوائر الامبريالية، حيث تسعى دول المركز الرأسمالي إلى إبقاءه خادما لمصالحها لذلك تسعى أن يتضمن كل إصلاح 3 خصائص (ضرب المجانية - تشجيع القطاع الخاص - ضرب المناهج التي تعتمد على التفكير النقدي وتعويضها بالتعليم التقني) وكذالك ضرب والإجهاز على حقوق ومكتسبات نساء ورجال التعليم.

كما نسجل تمادي الدولة في تنفيذ مخططاتها التدميرية للمدرسة العمومية من خلال عدة إجراءات وقوانين اخرها القانون الاطار 51-17 (ضرب ما تبقى من المجانية - ضرب استقرار الشغل وإدخال الهشاشة للقطاع عبر التشغيل بموجب العقود ومشروع القانون التكبيلي للاضراب وقانون النقابات رفع سن التقاعد والزيادة في الاقتطاعات على التقاعد بعد نهب الصناديق وإخراج نظام تقاعد جديد يلغي كل المكتسبات السابقة والاقتطاعات الغير قانونية من أجور المضربين/ات والإجراءات التعسفية في حق رجال ونساء التعليم (تنسيقية المفروض عليهم/ن التعاقد) وعدم التعويض عن العالم القروي. كما يعيش القطاع مشاكل بنيوية (اكتضاض الاقسام - الاقسام المشتركة - الخصاص المهول في القطاع) ومن جهة أخرى المظاهر السلبية فيما يخص المرأة والمتعلقة بالنظرة الدونية في البرامج والمناهج التعليمية والتي تكرس العنف والتمييز وتحرض على الكراهية.

كل هاته الإجراءات الرجعية والتراجعية تعانيب المراة العاملة بالقطاع منها الى جانب الرجل ، ونضيف لهذا معاناتها من الوضعية المزرية والمتمثلة في اشتغالها في ظروف سيئة (العالم القروي - تعيينات في مناطق نائية تنعدم فيها شروط العيش الكريم والسلامة) بالاضافة لتهميش حقوقها وتعرضها لجميع أشكال العنف والقمع والاعتقالات التعسفية (الأستاذات المفروض عليهن التعاقد) والتحرشات الجنسية (عنف لفظي وجسدي وجنسي ومعنوي/ حالات العنف ضد الاستاذات والتحرشات التي يتعرضن لها بأماكن العمل خصوصا في المدن الكبيرة او المناطق القروية في غياب تام لحمايتها)، كما نضيف تعيينات المتزوجات والأمهات والشابات في مناطق نائية وبعيدة عن أسرهن وأبنائهن.

المحور الثاني : المرأة والعمل النقابي

- تاريخ الحركة النقابية النسائية:

بدأت تنظيم الحركة النقابية النسائية في الستينات بالاتحاد المغربي للشغل (المركزية النقابية الوحيدة انذاك) حيث كان يظم بين صفوفه أكثر من نصف مليون منخرطأة ، شكلت النساء نسبة مهمة مقارنة مع عدد النساء العاملات مما جعل الوعي بأهمية العمل النقابي النسائي والذي توج بتأسيس " الاتحاد التقدمي لنساء المغرب" بتاريخ 22 أبريل 1962 كأول تنظيم من هذا النوع حيث احتضن في فترة وجيزة مختلف شرائح النساء العاملات والموظفات وعاملات البيوت وربات البيوت.

لم يقتصر برنامجه على المطالب النقابية للنساء العاملات بل وضع نفسه كإطار يساهم في الرفع من الوعي السياسي للمرأة وتشجيعها على المشاركة في الحياة العامة ويطالب بتغيير كل التشريعات التي تحول دون ذالك ،

<<<

>>> بما فيها مدونة الأحوال الشخصية وبعد 3 سنوات طالب بتوفير الشروط الضرورية للممارسة المرأة عملها في ظروف إنسانية.

بحلول الثمانينات انضمت النساء للمركزيات النقابية وتشكلت لجان المرأة داخلها وقد اشتغلت على ثلاث محاور (التكوين لنساء العاملات - محاربة الامية - دعم المعارك العمالية النسائية).

شهدت التسعينات انخراط قوي للنساء العاملات في القطاع الخاص لتتأجج نضالتهن في منتصف التسعينات 1995/1996/1997 حيث تم تشكيل مكاتب نقابية نسائية في قطاع النسيج وقادت النساء معارك بطولية كبيرة (مئات العاملات) حيث ضلت لشهور بشوارع طنجة ورفعت مطالب النساء العاملات ولكن سرعان ما تم الالتفاف والتحالف بين الباطرونا والمخزن والبيروقراطيات النقابية على معركتهن وتسريحهن وطرد مجموعة كبيرة منهن كما تم اضافة اسماء القائدت منهن للائحة السوداء لتصفية الحساب معهن وتوزيعها كلى كافى الباطرونات بالمدينة لتمنع تشغيلهن ومن جهة أخرى انطلاق موجة رحيل المستثمرين لمدن أخرى او لتونس وتركيا واسيا بحثا عن يد عاملة رخيصة وشروط افضل.

انخرطت النساء أيضا بالجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين بالمغرب حيث كانت مشارتهن وازنة وحاضرة بقوة في المعرك والاعتصامات وقد نلن حقهن من التعسف والتنكيل بشوارع الرباط الى جانب الرجال من اجل الحق في الشغل، وتم تشكيل تنسيقيات المعطلين لاحقا وعرفت حضور نسائي قوي أيضا بها وبجل المعارك.

في هذا الإطار أيضا قام الاتحاد المغربي للشغل بتأسيس الجامعة الوطنية للنساء الموظفات في القطاع العام والخاص ولكن التجربة لم تتقدم كثيرا مما جلعه في وقت قريب من الان يشرع في إحياء " الاتحاد التقدمي لنساء المغرب " من جديد ويشرع في هيكلة الفروع.

بتاريخ 5 مارس 1999م، تم عقد المؤتمر التأسيسي لتنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي والذي سيحمل اسم المرأة بالقطاع الفلاحي والغابوي" سنة 2012م

بحلول تاريخ 3 نونبر 2013 تم أيضا عقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد نساء التعليم بالمغرب وهو القطاع النسائي للجامعة الوطنية للتعليم/التوجه الديموقراطي بشعار " تنظيم نسائي قوي للدفاع عن التعليم العمومي والمطالب الديموقراطية لنساء التعليم" ، وتم بناء هذا التنظيم أساس إيمانا منا بضرورة تنظيم نضال النساء في القطاع نظرا لوضعيتهن الخاصة ومطالبهن الخاصة من اجل الدفاع عنها لتحقيقها.

- نضالات المرأة العاملة المغربية في الحركة النقابية:

شهدت المعارك النقابية بمختلف القطاعات حضورا نسائيا متميزا وقويا وقد ناضلن إلى جانب رفيقهن الرجل في عدة محطات وتواجدن بقوة ونذكر منها:

- نضالات العاملات الزراعيات بمدينة العرائش : بعد الحادث المروع الذي أودى بحياة 10 عاملات ببوسلهام ، احتج 1400 عامل وعاملة أمام مقر الشركة المختصة في جني الفراولة بالعرائش ورفظوا الالتحاق بالعمل وظلوا معتصمين بالمقر مطالبين بالزيادة في الاجور وتحسيم اوضاعهم وظروف اشتغالهم.

- نضال العاملات الزراعيات بشتوكة ايت باها. 1200 عامل وعاملة في ضيعة روزافلورفي حالة تشريد وضياع بينما 900 منهم في حالة توقيف أو إكراه على الاستقالة مقابل 1600 درهم بعد اشتغالهم لأكثر من 15 الى 20 سنة (هناك نساء يتجاوز عمرهن 60 سنة ولا يتوفرن على تقاعد نتيجة عدم التصريح بهن) حيث تم خوض اعتصام امام الضيعة بايت عميرة.

- نضالات النساء السلاليات باقليم بني ملال من اجل ارضهن المغتصبة حيت اتسعت رقعة نضالهن منذ سنة 2000 حيث نظمت وقفات احتجاجية واستمرت معركتهن ونضالهن طيلة سنوات حيث نظمت أزيد من 20 وقفة ومسيرة وتعرضن لحصار وقمع امني سنة 2014.

- انخرطت أيضا النساء الحمالات بمعابر الذل بباب سبتة بالشمال وقفات احتجاجية مدعومة بعدد من الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية بمدينة تطةان ومضيق فنيدق احتجاجا على الذل والمهانة والظروف اللاانسانية التي يشتغلن بها حيث راح ضحية الازدحام بباب العبور عدة نساء يسقطن شهيدات لقمة العيش.

- خاضت ايضا العديد من العاملات والعمال اضرابات واعتصامات نقابية بسبب ما يمارس عليهم من مساس وهدر لحقوقهم الشغلية وخاصة الحق في العمل النقابي الذي أصبح اليوم عمليا محظورا من طرف الباطرونات حيث يتم تسريح وطرد العاملات والعمال اثر تشكيل مكاتب نقابية او المطالبة بحقوقهم (طرد 550 عامل/ة من شركة المغرب الكبير بطنجة ـــ اعتصام عمال وعاملات امانور بطنجة والرباط وتطوان ـــ طرد 182 عامل وعاملة بشركة المستطيل بمراكش ـــ طرد حوالي 300 عاملة من شركة صليتيكس بالبيضاء)

- مشاركة النساء أيضا بنضالات قطاع الوظيفة العمومية : إثر الهجمة الشرسة التي تقودها الدولة على الحق في لترقي بالشهادة وفصل التكوين عن التوظيف (ابتداءا من قطاع الصحة) ولدت تنسيقيات لاجل الدفاع عن الحقوق وتحصين واسترجاع المكتسبات وتحولت معضمها لادوات نضال فئوي.

- نضالات العاملات سيكوميك بمكناس.

في نهاية العشرية الأولى وبداية العشرية الثانية للالفين انتقلت الدولة المغربية للهجوم بشكل اشرس على عدد من المكاسب" قانون الاطار 51-17 - مشروع قانون الاضراب - قانون النقابات - التقاعد - المقاصة... حيث انفجرت نضالات فئات كبيرة في التعليم (حاملي الشواهد - الاساتذة المتدربين - ضحايا النضامين - المفروض عليهم التعاقد...) للنضال خارج النقابات (تنسيقيات) وكان حضور النساء بها قويا ووازنا للان وبصفوف الامامية كما نلن حقهن بالقمع والتنكيل والاعتقال والتعسف الإداري.

على الرغم من هذا التاريخ والزخم النضالي للنساء في قلب الحركة النقابية في القطاعين العام والخاص وحضورهن الوازن في المعارك والوقفات والمسيرات الاحتجاجية وبالرغم من أن القوانين الداخلية للنقابات تفرض وجود النساء في الهياكل النقابية إلا أنه حجم العضوية القاعدية للنساء في النقابات تبقى ضعيفة ولا يتعلق الأمر بالانخراط في حد ذاته بل بحجم المشاركة الفعلية في الحياة النقابية ونسبة تمثيلية النساء في الأجهزة (واحدة على الأقل تعد نسبة محتشمة ولا تعبر عن إرادة حقيقية لإدماج وتشجيع النساء على تحمل المسؤولية). الأمر الذي ينتج عنه بالضرورة تغييب قضايا النساء عن برامج النقابات والتي لا يستطيع النقابيين الذكور الالمام بها والدفاع عنها ومن اغلب المعيقات التي تحول دون تقلد النساء مناصب قيادية إلا في بعض الحالات :

- إحجام المرأة عن المشاركة في القيادة وو رفض كسر حواجز الاجتماعية.

- سيطرة البيروقراطية على النقابات.

- العقليات الذكورية المهينة على النقابات والأسرة والمجتمع.

- عدم مراعاة شروط وظروف المرأة الاجتماعية مما يحول دون قدرتها على مجاراة المهام بشكل يومي بالعمل النقابي والمسؤولية.

- منافسة وغياب أو قلة الثقة في المرأة عند الترشيح او التصويت

- متطلبات العمل النقابي القيادي الذي يحد من إقبال المرأة عن المناصب القيادية حيث يستوجب عليها أن تكافح طويلا من اجل إثبات ذاتها وبذل أضعاف من يبذله الرجل من مجهودات وتكسير نظرة المجتمع التي تعتبر القيادة شأنا رجاليا بامتياز.

المحور الثالث : سبل تقوية انخراط المرأة في العمل النقابي ومتطلبات النهوض بوضعية النساء في العمل النقابي.

لتقوية انخراط المرأة العاملة في النقابات ولضمان تمثيلها وتواجدها في الأجهزة يتعين :

- تفعيل دور لجان المرأة في النقابات

- التوجه للعاملات وتوعيتهن وتثقيفهن بأهمية المشاركة في الحياة النقابية لضمان حقوقهن والدفاع عنها وتمكينهن من مهارات القيادة والتفاوض.

- اختيار الوقت الملائم حسب ظروفهن لعقد الاجتماعات.

- تنظيم أنشطة إشعاعية وتكوينية لفائدة العاملات

- تعزيز ادوار المرأة العاملة في الحياة النقابية وتشجيعها

- الزيرات الميدانية لتعريف بالنقابة ودورها وأهميتها وأهمية انخراط النساء بها مما يحفزهن على المشاركة الفعالة

- إعداد مطويات وملصقات لتوزع على العاملات لتوعيتهن حول حقوقهن العمالية والصحية والسلامة المهنية وكيفية الالتحاق والانخراط بالنقابات

- تجميع معطيات وإحصائيات تهم مشاركة النساء في العمل النقابي وتوظيفها في وضع برامج تستهدف مقاربة النوع

- حث الحركة النسائية على تثقيف قاعدتها النسائية العمالية وتكوينها وتوعيتها بأهمية العمل النقابي لتحسين أوضاعهن وتحقيق المكتسبات والحقوق.

- تعديل القوانين الداخلية للنقابات بما يضمن تمثيلية قوية للنساء في الأجهزة (الثلث في أفق المناصفة) وتسهيل وصول النساء لمراكز القرار

- وضع برامج تكوينية خاصة بالنساء النقابيات للمساهمة في فرز قيادات نقابية نسائية

- المطالبة بتكريس المساواة الفعلية داخل التنظيمات النقابية. ●

التطبيع التربوي والأكاديمي مع الكيان الصهيوني: المخاطر ومهام الحركة الطلابية

سعد مرتاح

مفهوم التطبيع:

التطبيع بصفة عامة هو مصطلح سياسي ديبلوماسي يشير إلى «جعل العلاقات طبيعية» بعد فترة من التوتر أو القطيعة لأي سبب كان، حيث تعود العلاقة طبيعية وكأن لم يكن هناك خلاف أو قطيعة سابقة، مثلا يكون هناك صراع لمدة طويلة بين بين بلدين أو أكثر لما ينتهي هذا الصراع ويبدأ البلدان في التقارب بتطبيع العلاقات بينهم. ويكون التطبيع عبر عدة أشكال وأنواع...

مفهوم التطبيع التربوي:

التطبيع التربوي هو شكل ونوع من أنواع التطبيع ويقصد به، تبادل الخبرات العلمية والتجارب التعليمية والمناهج بين بدين أو أكثر، ويكون عبر بعثات تربوية أو ندوات مشتركة وأيام دراسية مشتركة، ويهدف إلى جعل المناهج المقررات المتبعة في بلد ما منفتحة على البلد المراد تطبيع معه العلاقات في هذا المجال، إما بتدريس تاريخه أو جغرافيته أو طبيعة السلطة فيه والثقافة السائدة فيه.

طبيعة الكيان الصهيوني:

الكيان الصهيوني هو كياني أجرامي وإرهابي قائم على فكرة عنصرية "بلد قومي لليهود" أي دولة مبنية على دين معين وهو ما يتنافى مع الدولة الديمقراطية الحديثة التي من أهم أسسها العلمانية وأن المواطنة ليست على أساس الدين واللغة، أي في هذا المجال هو كيان يستعمل أفكار أيدولوجية بائدة تخلصت منها البشرية والإنسانية منذ زمن بعيد،

والأخطر أن الدولة الإسرائيلية تعتبر أهم أداة للإمبريالية للتدخل في منطقنا، حيث أن الكيان الصهيوني جزء عضوي من الامبريالية الأمريكية ويعمل انطلاقامن كونه امبريالية فرعية هدفه تثبيت السيطرة الامبريالية وخاصة الأمريكية علىالمنطقة. لذلك فإن الحلول المرتكزة على التعايش مع إسرائيل ككيان صهيوني تعنيالقبول بالهيمنة الامبريالية وخاصة الأمريكية، والرجعية على المنطقة.

ومنه إسرائيل قاعدة عدوان أساسية ضد الشعوب في المنطقة، وهي جزء من قوى الحرب والسيطرة وبالتالي جزء من العولمة العسكرية الموجهة ضد شعوبنا، لذلك هو عدو كل شعوب المنطقة وليس الشعب الفلسطيني فقط، وبالتالي يجب مقاومة أي طرح للقضية الفلسطينية كصراع بين عرب ويهود أو بينمسلمين ويهود لأنه بكل بساطة صراع بين قوى التحرر والديمقراطية والاشتراكيةمن جهة وقوى الاستغلال والنهب والاحتلال والسيطرة الامبريالية من جهة أخرى. كما يجب أيضا النضال ضد تحويل اليهود إلى جيش امبريالي.

مخاطر التطبيع مع الكيان الصهيوني على السياسات التعليمية:

كما تبين التطبيع بصفة عامة يمكن في بعض المرات اعتباره بما فيه التربوي إيجابيا يقرب الشعوب من فهم بعضها البعض وتبادل المعارف والخبرات، لكن في حالة الكيان الصهيوني الامر مختلف تماما فنحن نتحدث هنا عن دولة احتلال وأداة للإمبريالية في المنطقة، فإسرائيل لم تنشأ نشأة طبيعية كباقي الدول كي نطبع معها العلاقات بما فيها التطبيع التربوي وإنما كدولة احتلال مصطنعة لا تتوفر على المقومات الطبيعية للدول والبلدان، وقائمة على القتل وإراقة الدماء وهضم حقوق شعب،

ومنه فإن أي تطبيع كما كان بما فيه التطبيع التربوي مع هذا الكيان يعني أولا شرعنة الاحتلال وشرعنة التدمير والنهب وسرقة الأراضي وفرض الرجعية، ومخاطر التطبيع التربوي على السياسات التعليمية في المغرب يمكن إجمالها في النقط التالية:

- تزوير التاريخ الحقيقي للمنطقة في المقررات الدراسية، فبدل أن يتم وصف الكيان باسمه الحقيقي بدولة احتلال ودولة نهب وتدريس تاريخه الاجرامي، ستصبح المقررات تدرس هذا الاحتلال على انه دولة طبيعية مثل باقي الدول والاوطان، بالتالي ستصبح مقرراتنا مبنية على الكذب والتزوير.

- ضرب ديمقراطية التعليم وحقوق الانسان داخل المدارس الذي هو مطلب شعبي وتقدمي، حيث أن التطبيع التربوي سيمرر للشبيبة التعليمية أفكار رجعية غير ديمقراطية عنصرية تشجع الاحتلال والحروب ولا تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي، فالتعليم غايته هو نشر الإنسانية والفكر الديمقراطي وحقوق الانسان، وتطبيع العلاقات مع دولة احتلال يعني ببساطة نشر عكس الغاية الاصلية التي أتى من أجلها التعليم.

- تكريس قيم الخنوع والخضوع والانتهازية في الشبيبة التعليمية الناشئة، فبدل اعتماد مراجع تنمي الفكر النقدي، والرفض والتحليل، مع التطبيع التربوي سيتم تمرير قيم الانتهازية التي مفادها أنه يمكن التطبيع مع دولة احتلال ومع أي مجرم فقط حفاظا على مصالحنا الضيقة وإن كان هذا التطبيع يسيء للإنسانية في عملية ستؤذي بشبابنا وشباتنا التفكير وفق مصالهم الخاصة الانانية على حساب المصلحة العامة.

سبل مناهضة التطبيع التربوي (دور الحركة الطلابية):

كما يتضح من كل ما سبق التطبيع التربوي ينطوي على مخاطر كارثية تهدد المجتمع المغربي وتماسكه، مما يستعدي استنهاض كافة الجهود والامكانيات لمناهضته على كافة الأصعدة، وإجمال حسب الإمكانيات المتاحة حالية للحركة الطلابية:

على المستوى المحلي:

لطالما سطرت الحركة الطلابية المغربية بطولات تاريخية تدرس في كيفية مساندة الشعب الفلسطيني (زبيدة خليفة 1988، كادير 2008..) واليوم يجب على الفصائل الطلابية المناهضة التوعية بمخاطر التطبيع الحقيقية وذلك من خلال:

تنظيم أنشطة محلية ووطنية في مختلف المواقع الجامعية وتخليدها كل الأيام التي ترمز لمحطة أو ذكرى من محطات تاريخ نضال الشعب الفلسطيني البطل (يوم الأرض، يوم الأسير...).

فضح ومقاطعة أي عملية تروم تغيير المناهج الجامعية بما يتوافق مع رغبات والمصالح الضيقة للأنظمة الرجعية العميلة،

تنظيم أشكال نضالية موازية أمام أي مبنى داخل الجامعة المغربية قد يستضيف أي بعثات محتملة من الجامعات الصهيونية إلى الجامعات المغربية أو أيام دراسية المشتركة...

على المستوى الإقليمي والدولي:

على المستوى الدولي والإقليمي يمكن للحركة الطلابية في منطقتنا تنظيم تظاهرات طلابية موحدة زمنيا ومتفرقة على جامعات منطقتنا حتى يكون الرد قويا وخاصة ان أغلب بلدان منطقتنا مهددة في أي لحظة بتطبيع أنظمتها الرجعية العلاقات مع الكيان الصهيوني حفاظا على مصالحها المتعارضة حتما مع مصالح شعوبها. ●

ثقافة التغيير

هل أخطأ بروموسيوس؟

نورالدين موعابيد

تقول الميثولوجيا إن"بروموسيوس" سرق نار المعرفة ابتغاء مرضاة البشر، فما كان من الآلهة إلا أن حكمت عليه بأن يقتاد إلى قمة جبل، حيث سيكبل هناك، فتنهش النسور كبده، وكلما أجهزت هذه الكائنات على ذلك العضو، تجدد، وهكذا إلى ما لا نهاية.

فهل راهن "بروموسيوس"المسكين على جواد لا حول له، ولا قوة في سباق المسافات الطويلة، المضنية ومن ثمة، فإنه سيرجع بخفي حنين، يجر ذيول الخيبة باعتبار الحال والمآل لدى الإنسان المعاصر، الذي انسحب من الصراع، أساس التطور، مكتفيا بالمنجز، الجاهز، مستمرئا الدعة، وبذلك يكون قد عطّل المجازفة، واعتقل العقل الكاشف، المكتشف؟

لا جرم أنني لا أغمط الاستثناءات حقها من التعزير والتوقير، لاسيما أن التعميم في الظاهرة الإنسانية ضرب من الخبل، وربما لا يجادل متبصر كون الإنسان أضحى مسلعا(مبضعا)، بعد الاختراقات التي ما فتئت العولمة تحققها، إلى حد أنه أوشك على أن يصبح "وحيد الاستعمالjetable"، لا أبعاد له، ولا امتدادات، ليس له لا في عير الرؤية، ولا في نفير الرؤيا.

- يشكو الزمان ويتعتب مسقطا عليه هناته، معلقا على مشجبه قصورَه، بل إنه يحن إلى ما قبل الحداثة، وإن ادعى أنه تجاوز الحداثة إلى "ما بعد الحداثة بمختلف تجلياتها. والواقع أن إنتاج التفاهة، والدفاع عنها مما بات يهدد الصروح التي بنتها الإنسانية، التقدمية المناضلة، بالنبش والرفش. ويعنّ لي أن أجتزئ لك، أيها القارئ الكريم، نصا من مؤلفGaston Bachelard يقول فيه:"لئن كانت النار بالغة التضليل، وبالغة الغموض معا، فإن ذلك يقتضينا أن نبدأ كل تحليل للمعرفة الموضوعية، بتحليل نفسيّ لحدس النار.. (لأنها)هي الظاهرة الوحيدة في نظر إنسان ما قبل التاريخ التي تستحق الرغبة في المعرفة.. ولا شك في أنه قد طالما تكرر على مسامعنا أن غزو النار فصل الإنسان عن الحيوان، فصلا نهائيا.. "(النار في التحليل النفسيّ. ترجمة نهاد خياطة. دار الأندلس. بيروت. ط:01. السنة:1984. ص:53. بتصرف.).. وأعتقد مخلصا أن ظاهرة النار أحيطت بهالة من البحث والتقصي المتخمين، في الفكرين الأسطوريّ والدينيّ، تأرجحت، أحيانا، بين الدلالتين السالبة، والموجبة. ولا يسعف الحيز إن أنا حاولت ملامسة ذلك النسيج الدلاليّ.. فمعذرة، يا قارئ هذا النص، الأريب.

- ولعل خير عزاء ل"بروموسيوس" الشقيّ، هو أن يصون البشر تلك النار، محافظين على استعارها وتأجّجها كيفما كانت الإكراهات، ومهما تواترت العوائق والمثبطات.. لا أريد في هذه السطور العجلى إعادة جدل "المعرفة"، و"العلم"، مكتفيا بإثارة لطيفة، خفيفة، أكد فيها أصحابها أن العلم أكثر ما يكون، يكون مرتهنا بالمقاربات المنهجية(هو علم بكيفية، نحو ما قال القدامى.

- لم يجانب المؤرخون، والأركيولوجيون الصواب حين اعتبروا اكتشاف النار، واستعمال اليد من أهم الاكتشافات التي ساهمت في ارتقاء الكائن البشريّ، كما هو وارد في مؤلف "Engels"أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة. "، تمثيلا لاحصرا.

-بديهيٌ أن المعرفة المعاصرة أضحت مؤمنة-من أعلى الرأس إلى أخمص القدم- بأنها بناء وليست معطاة قبلية، لذلك ردد Bachelard، وهو يؤطر الابستمولوجيا التشييدية(البنائية)، :إن المعرفة تبنى ولا تعطى.. و لا أراني أتعسف إن قلت إنها هدمٌ بانٍ، وقد تتأرجح بين "شقاء الوعي"، و"تفاؤل الإرادة"، لاسيما المعرفة الفلسفية. يقولAndré Compte-Sponville، مجيبا عن سؤال:لماذا يتفلسف؟

((.. لأن مزاجي مكتئب، قلق في آن، وأنا أحذق قليلا الحياة(العيش)، أو السعادة، بينما أحذق أكثر يسيرا un peu plus doué التفكير.. لنقل إنني رهنت قدرتي على التفكير بخدمة وهني في الحياة(ضعفي في العيش)).

((philosophie magazine n:161. Juillet/out. 2022. p:46

-ولا تستوي المعرفة، ولا تقوى شوكتها، إلا إذا حصّنتها المقاربات المنهجية، التي تغرف من بحر فتوحات العلوم الإنسانية، الطامي.. ويمكن أن تنحو منحى قواعد الجدل من قبيل تحول"الكم"، إلى "كيف".. هكذا تغدو "الحياة جميلة يا صاحبي"، كما نقرأ في عنوان رواية الشاعر التركيّ"ناظم حكمت"، على الرغم مما يعتريها من تعثرات دفعت Sartre إلى اختزال تلك الحياة جميعها في الإخفاق، أما Pascal، فإنه، وإن كان يعترف ب"بؤس الإنسان"، لم ينكر سعادته بالسلوك الإنسانيّ، بل إن André Compte-sponville ليقول بملء شدقيه:"يسرّني أن أحيا، وأن أموت متأخرا قدر الإمكان. "(المجلة نفسها، الصفحة نفسها.).. وليس يعني هذا الفيلسوف أن يشقى في النعيم، كما قال الشاعر الذي ملأ الدنيا وشغل الناس :أبو الطيب المتنبي:

- ذو العقل يشقى في النعيم بعقله // وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

يسعدنا في هيئة تحرير الجريدة أن نستضيف الرفيق "علي الجلولي" مناضل جماهيري معروف في تونس بتدرجه في مسيرة نضالية كبيرة تمتد من العمل الشبيبي الى النضال السياسي مرورا بالعمل الحقوقي والنقابي والثلفي. شارك في عدة معارك وعاني من ويلات النظام البائد عللى عهد ديكتاتورية بن علي مع البوليس والمخابرات السرية. ناضل الى جانب رفاقه في تثبيت مكسب بناء تنظيم سياسي عريق "حزب العمال". لم تكن تجربة سهلة بل كانت شقاء وتضحيات لم تكن مغامرة ممكنة سوى بتقاسمها مع رفيقات ورفاق درب النضال ضد اعتى ديكتااتوريات حكمت بالحديد والنار في منطقة المغرب الكبير. رفيقنا علي الجلولي مهووس بالعمل الوحدوي والمشترك داخل تونس في تجربة بناء الجبهة الشعبية ذات التوجه اليساري الديمقراطي، وداخل المنطقة باسهاماته الميدانية والتواصلية من أجل تشبيك الحراك بين القوى التقدمية في المغرب والجزائر، في موريتانيا وغيرها...

نستقبل رفيقنا وهو عضو قيادي في اللجنة المركزية والتنفيذية لحزب العمال، لنتطارح معه اشكالات مشروع لم يكتمل فنعيد أسئلة مبرر طرح مشروع بناء المغرب الكبير في ضء مستجدات السيرورات الثورية في المنطقة العربية والبلدان المغاربية. فشكرا جزيلا على قبول الدعوة.

1 - ماذا يمثل المغرب الكبير بالنسبة إليكم؟

المغرب الكبير يمثل لنا ما يمثله لشعوبنا وطبقاتنا المضطهدة، هو طموح مشروع وتصحيح لوضع غير سويّ جسدته الطبقات الرجعية منذ زمن طويل هو زمن تقسيم المنطقة إلى كنتونات لخدمة مصالح طبقية ضيقة. هذه المنطقة هي في الأصل واحدة لشعب واحد تعرض للاحتلال وتعرضت أرضه للاستيطان وتغيير الهوية بحسب الإمبراطوريات التي مرت عبر التاريخ. شعبنا واحد وأرضنا واحدة، لكن الطبقات المسيطرة والدول التي أنشأتها تواصل تكريس التجزئة التي تفرضها الرأسمالية الاحتكارية العالمية التي لا هاجس لها سوى مواصلة وضع يدها على مقدرات المنطقة وثرواتها وإمكانياتها. شعوبنا لا مصلحة لها في هذا الوضع. لذلك فان النضال من أجل استعادة وحدة المغرب الكبير كخطوة نحو توحيد الوطن العربي الكبير بمكوناته العرقية والثقافية والحضارية المتنوعة، هو نضال عادل ومشروع لا ضد الطبقات التابعة المسيطرة بل أيضا ضد الامبريالية والرأسمالية العالمية صاحبة المصلحة في تواصل تجزّأ بلادنا وشعبنا. إن بعث الكيان الموحد للمغرب الكبير هو طموح شعبي ثوري نؤمن به ونناضل من أجله صحبة شقيقاتنا وأشقائنا من ليبيا إلى موريتانيا، نناضل من أجله رغم كل ما تفعله أنظمة العمالة والاستغلال والفساد من محاولات يائسة لتأبيد الوضع الحالي، لكن هذا الوضع لن يسامر الى الأبد، فهو ليس ضد إرادة الشعوب فحسب، بل هو أيضا ضد منطق التاريخ.

2 - هل هو مجرد تجميع لدول وحدود جغرافية؟

المغرب الكبير الذي نناضل من أجله ليس وحدة فوقية بين أنظمة تأخذ إجراءات تهم تسهيل الحركة والسلع، بل هو سيرورة شعبية ثورية قاعدية تنجزها شعوبنا وطبقاتنا المضطهدة في إطار سيرورة نضالها المعقد من أجل التحرر والانعتاق. وللتدقيق فان الأنظمة المغاربية القائمة عجزت عن تحقيق ولو جزء ضئيل مما تحدثت عنه حين أعلنت بعث "اتحاد المغرب العربي" سنة 1989، مواصلة إخفاق الأنظمة والطبقات اللاوطنية السائدة منذ مؤتمر طنجة سنة 1958 الذي تحدث عن الوحدة والتوحيد. لقد ظل كل ذلك في حدود الشعارات، كما فشلت كل مشاريع الوحدة الفوقية بنفس السرعة التي أعلنت بها (تونس/ليبيا سنة 1974، ليبيا/الجزائر سنة 1988..)، وهو نفس مصير الوحدات النظامية في الشرق العربي. إن توحيد المجال وتوحيد السوق هو مهمة أنجزتها البرجوازية في أروبا متجاوزة حالة التجزئة والتفتييت التي عاش بها الإقطاع، حققت الوحدة القومية خدمة لمصالح رأس المال التي تفترض وجود السوق الكبيرة وطنيا ثم خارجيا. لقد كانت هذه الخطوة تقدمية تاريخيا وخلقت للطبقة العاملة مجالا أوسع للحركة والنضال الاجتماعي وتجاوز الأطر الاجتماعية الضيقة المبنية على علاقات الدم نحو علاقات جديدة تتحدد طبقيا. وحين تحولت الرأسمالية إلى طبقة احتكارية تحكم العالم أصبحت تتدخل لإعاقة نشأة وتطور الرأسمالية في العالم شرقا وجنوبا، وهو ما تعرضت إليه البرجوازية في بلداننا إذ تمّ تشويه ولادتها ونشأتها لذلك ظلت مرتبطة عضويا بمصالح وتعليمات المتربول الغربي، بل هي طبقات تلعب دور الوكيل والوسيط بين الاحتكارات الخارجية ومقدرات بلداننا، إنها طبقات كمبرادورية تلعب دورا حيويا وحاسما في رهن بلداننا وشعوبنا ومقدراتنا، وفي هذا الصدد عجزت عن بعث السوق المشتركة وتوحيد الوطن المجزأ بين كبريات الدول الاستعمارية، لذلك بقيت كل الهياكل التي تم إنشائها مغاربيا أو عربيا أو خليجيا ...، بقيت هياكل لتنفيذ أجندات المصالح الخارجية لا غير. إن انتظار تحقيق وحدة المغرب أو الوطن العربي من قبل الطبقات الكمبرادورية المسيطرة والدول القطرية لا معنى له، إن هذه المهمة كفت عن أن تكون مهمة البرجوازية وتحولت مثل كل المهام البرجوازية الديمقراطية إلى مهام الشعوب والطبقات الشعبية وتعبيراتها الوطنية والثورية. هذه القوىهي التي ستخلق كل أسباب وشروط الوحدة الشعبية الحقيقية وليست وحدة مصاصي الدماء من استغلاليين وأضرابهم. إن تحقيق وحدة المغرب الكبير هي مهمتنا حين نمسك بزمام تحرر بلداننا.

3 - ما الرهانات الممكن تحقيقها في المغرب الكبير والشعوب تحت نير الاستبداد والتبعية؟

طبعا الرهانات كبيرة وليست وليدة اليوم، فمنذ زمن بعيد كانت الشعوب وحركاتها الوطنية والتحررية تخلق الأطر الخاصة بها للتضامن والتواصل والتكريس الفعلي للوحدة التي نطمح إليها. لقد ناضلت شعوبنا موحدة كل الغزاة الذين مرّوا من هنا وكانت المقاومة تمتد على طول بلاد المغرب وعرضها وكانت جبالها كما سهولها وسواحلها مسرحا لمعارك واحدة وموحدة خاضها شعب المغرب الأمازيغي ضد كل المحتلين. وقد وحّد الاستعمار الحديث والمعاصر شعوبنا رغم التمزيق الرسمي لبلادنا بين أقطار تحكمها عائلات إقطاعية متنفذة، وكانت المعارك التي وحّدت الدم والإرادة والقرار والمصير رغم هيمنة التركيبة الطبقية السائدة غالبا على قيادة حركة التحرر الوطني المغاربية والعربية التي نتجت عنها الأنظمة القائمة حاليا وهي أنظمة تابعة ومستبدة وفاسدة. نضلبتل العنيد ضدّ هذه الأنظمة اليوم هو بصدد تعزيز علاقات نضالية صلبة بين الأحزاب والحركات الثورية والتقدمية التي ورغم كل الصعوبات تحاول خلق أطر نضال للتنسيق والتآزر بما يعمق العلاقات التي تعمل الأنظمة على ضربها في إطار صراعات لا مصلحة للشعوب فيها مثل الصراع الطاحن اليوم بين نظامي الجزائر والمغرب. إن الاستبداد يقوّي الروابط بيننا وهو ما نعمل من أجل تعزيزه وتعتبر العلاقة بين حزب النهج الديمقراطي العمالي بالمغرب وحزب العمال بتونس نموذجا حيا للعلاقة الأصلية التي نراها بين شعبنا في تونس والمغرب، هي علاقة تواصل مستمر وتضامن وتساند، وهي علاقة تعود لسنوات مضت لكنها تجد جذورها في العلاقات العميقة بين الحركة اليسارية الثورية في القطرين في الستينات والسبعينات (حركة إلى الأمام ومنظمة العامل التونسي، والحركة الطلابية والنقابية والنسائية والثقافية..)، نحن استمرار للقوى التي نظمت الرد المزلزل شعبيا على اغتيال الزعيم الوطني التونسي فرحات حشاد في 5ديسمبر 1952 بالإضراب العام في المغرب الأقصى، وتحت رجع صدى ثورة 17ديسمبر/14 جانفي 2011 التي أعطت إشارة ولادة حركة 20فبراير المجيدة، كما كانت نضالات المعطلين والنساء والفلاحين في مدن المغرب الأقصى وبواديه تجد صداها في تونس وموريتانيا والجزائر. رهاناتنا اليوم كبيرة بأن نعزز العلاقات صلب أقطارنا الخمسة في مختلف واجهات النضال، التحرري منه ضد احتلال سبتة ومليلة ومن أجل حل ديمقراطي للقضية الصحراوية بتجسيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي الشقيق وإنهاء الحرب الأهلية والانقسام في ليبيا، والديمقراطي بالنضال ضد منظومة الاستبداد والقمع في كل أقطارنا، والاجتماعي بالانغراس صلب نضالات الجماهير في المدن والأرياف، ومن أجل القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية وكل قضايا التحرر الوطني والانعتاق الاجتماعي في العالم. نحن كحركات ثورية ماركسية لينينية إرادتنا واحدة وبوصلتنا واحدة ومصيرنا واحد، وسننتصر مهما كانت التكاليف والتضحيات.

4 - هل يمكن بناء وحدة المغرب الكبير بمعزل عن العوامل الخارجية؟

العوامل الخارجية هي جزء من الأوضاع، ووحدة المغرب الكبير ستصفق لها الشعوب والطبقات المضطهدة التي سترى في ذلك انتصارا لإرادة التحرر، لكن ستعمل ضدها كل القوى الرجعية الإقليمية والدولية لأنها لن ترى في ذلك إلا استهدافا لنفوذها. إن وحدة المغرب وتحرر شعوبه يعني وضع اليد على مقدراتنا وثرواتنا الباطنية والزراعية والطاقية والبشرية بما يعني ضربا لأسباب سيطرتهم على بلداننا وعلى العالم. ان سيرورة تحرر الشعوب والبلدان هي سيرورة معقدة تتقاطع فيها الشروط المحلية والخارجية.

4 - في عالم يتجه نحو التعددية القطبية، أين يمكن أن تجد شعوب المغرب الكبير مستقبلا بديلا؟

العالم يتجه اليوم إلى تعددية قطبية داخل المنظومة الامبريالية المهيمنة، الصراع في العالم اليوم هو بين قوى امبريالية تقليدية تصارع من أجل استمرار الأحادية القطبية، وقوى امبريالية صاعدة وجديدة تصارع بضراوة من أجل افتكاك مواقع تعزز حضورها وهيمنتها. إن موقع الشعوب هو في الاستقلالية الفعلية والحقيقية عن كل الأقطاب الرأسمالية والامبريالية، لكن بصفة مباشرة وحتى يخرج العالم من الأحادية التي دمرته لعقود، فمن مصلحة بلداننا الخروج من الخضوع للهيمنة للقوى الاستعمارية التقليدية ممثلة في الاتحاد الأروبي والولايات المتحدة، هذه القوى التي تضاعف اليوم مجهوداتها لتثبيت هيمنتها بعد أن بدأ وجودها في جنوب الصحراء بالتزحزح لحساب الصين وروسيا. ●

النهج الديمقراطي العمالي

نداء إلى الماركسيين (ات) – اللينينيين(ات) المغاربة

استحضارا لحركة 20 فبراير والسيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي التي وضعت مهمة التغيير الجذري في بلادنا والمنطقة ككل على جدول اعمال الشعوب وقواها المناضلة، واستفادة من دروس هاته السيرورات، وخاصة غياب أو ضعف الاحزاب المستقلة للطبقات العاملة الذين كان لهما بالغ الأثر على مآلاتها، ووعيا منه بالضرورة الملحة والتي لم تعد تقبل التردد والانتظار لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية، قرر النهج الديمقراطي في مؤتمره الوطني الرابع المنعقد في يوليوز 2016 تحمل مسئولية إعداد الشروط للإعلان عن تأسيس هذا الحزب في مؤتمره الوطني الخامس.

وفي مؤتمره الوطني الخامس المنعقد في 22 و23 و24 يوليوز 2022، قرر الانخراط، بقوة وتصميم ودون تأخر أو تردد أو ارتخاء وبكل حماس في بناء هذا الصرح العظيم، الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية كحزب للعمال والفلاحين وعموم الكادحين والمثقفين الثوريين تحت اسم "حزب النهج الديمقراطي العمالي" والذي يتبنى الماركسية-اللينينية، كمنهج للتحليل ونظرية في التغيير الثوري ومشروع مجتمع بديل، وضع حجرها الأساس ماركس وإنجلز وأغناها لينين، بشكل جوهري فكريا وسياسيا وتنظيميا، والمنفتحة على إسهامات ماو وغرامشي وروزا لوكسمبورغ وغيرهم من القادة والمفكرين الشيوعيين.

وبلور النهج الديمقراطي العمالي تصوره لسيرورة بناء هذا الحزب مع العمل على بلترته وتقويته وتصليبه وسيرورة بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية وسيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية وسيرورة بناء الأممية الماركسية. ويعتبر حزبنا أن التقدم في هذه السيرورات، وعلى رأسها سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، الذي يتم في معمعان الانخراط في مختلف واجهات الصراع الطبقي ضروري لإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية. لكنه لا يعتبر تصوره لإنجاز هاته السيرورات مكتملا أو منزها من الخطأ.

بناء على ما سبق، فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي يدعو كل الماركسيين(ات) -اللينينيين(ات) المغاربة المقتنعين(ات) بالضرورة القصوى لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية، الآن ودون تأخر أو تردد، إلى تحمل مسئوليتهم (ن) التاريخية للمساهمة في هذا البناء، مؤكدا لهم (ن) استعداده التام لخوض النقاش الرفاقي البناء، بدون خطوط حمراء، حول تصوره لهذا البناء وكذا لتطوير النضال المشترك في الميدان بسائر المجالات التي تصب في خدمة مصالح الطبقة العاملة وسائر الكادحين ببلادنا.

الرباط في 26 مارس

النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط يدين الهجوم الطبقي المنهج والتغول المخزني وتوحش الرأسمال ويدعو للاحتجاج

عقد المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط اجتماعه العادي الجمعة 25 مارس 2023، خصص للتداول في القضايا التنظيمية ومستجدات الوضع العام الوطني والجهوي؛

وإذ يسجل الهجوم الطبقي الممنهج على قوت الجماهير الشعبية، وواقع الاستغلال المتوحش للعمال والعاملات بالمناطق الصناعية والضيعات الفلاحية بالجهة، وكذا تغول لوبي العقار الذي لا يتوانى في الاستحواذ على الأرض بكل الأساليب والوسائل وتشريد ساكنتها، فإن المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط:

- يدين التسلط والتحكم المخزني والتضييق الممنهج على فروع النهج الديمقراطي العمالي بالجهة واستمرار حرمانها من وصولات إيداع ملفاتها القانونية وحرمانها من استعمال القاعات العمومية ضدا على كل القوانين والأنظمة؛

- يندد بسياسة الافتراس والهجوم الطبقي على الشعب المغربي وما ينتج عنها من تعميق الهشاشة والإقصاء واستفحال الفقر وانتشار البطالة والارتفاع المهول في أسعار المواد الأساسية (الغذائية والطاقية...) والاستغلال المكثف والممنهج للطبقة العاملة بتواطؤ مكشوف مع الباطرونا وانتهاك سافر لكل مواثيق حقوق الإنسان ومعايير الشغل... ؛

- يدين التواطؤ المكشوف لأعوان الدولة بمختلف أقاليم الجهة مع المعمرين الجدد ومافيات العقار في مخططاتها الاستحواذ على الأراضي ونهبها وتفويتها لهم وتعريض ساكنتها للتشريد والضياع دون ضمان حقوقهم، وكنماذج (أراضي الجموع بالغرب والخميسات وكيش لوداية والصخيرات والملك البحري بشواطئ الرباط والصخيرات تمارة... / أحفور المعطي وضاية نزهة ولالة رحمة... بالخميسات/ دواويربئر الرامي بالقنيطرة/ سلا...)؛

- يتضامن مع كل ضحايا القمع الممنهج والتسريحات من العمل والتضييقات والقرارات الانتقامية من عمال وعاملات ونقابيين ومعطلين ومفروض عليهم التعاقد وضحايا الترسيب من مزاولة مهنة المحاماة وكل ضحايا التغول المخزني وتوحش الرأسمال، ويدعو إلى الانتظام داخل الجبهات الشعبية لمواجهة الهجوم الطبقي ومن أجل الكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة؛

- يدعو إلى المشاركة المكثفة في كل الوقفات الاحتجاجية ليوم الأرض 30 مارس مناسبة للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الصامدة، ولمناهضة كل أشكال التطبيع المخزية مع الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري، وللتنديد بجرائمه ضد الإنسانية؛

- يستنكر السياسات اللاشعبية والجشعة التي تعمل على تجويع وتفقير الشعب المغربي، ويدعو إلى الانخراط الواسع في كل الأشكال الاحتجاجية التي دعت لها الجبهة الاجتماعية المغربية يوم السبت 8 أبريل 2023؛

الرباط في 24 مارس 2023
عن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط

من وحي الأحداث

فرنسا التي نحب تلك التي يذهب فيها الصراع الطبقي الى مداه

التيتي الحبيب

انها فرنسا الثورة البرجوازية التي تطايرت فيها رؤوس الاستبداد أنها فرنسا كمونة باريس أول نموذج تاريخي لدكتاتورية البروليتاريا سلطة العمال. إنها بلاد الصراع الطبقي الممتد طولا وعرضا.

هذه الفرنسا حيث يهب الشعب المفقر والمضطهد منتفضا كلما امتدت يد الدولة الى مكسب او حق تاريخي. إنها بلاد المظاهرات الساخنة والحامية الوطيس في عز الحجر الصحي أثناء وباء كورونا. لقد تعلم من هذه المدرسة الشعبية كل ثوار العالم وعلى رأسهم كارل ماركس وانجلس. لا زال الشعب الفرنسي يلهم أشقاءه الأوروبيون في كيفية التصدي لتبعات الأزمة الامبريالية والرأسمالية المتوحشة. انها بلد الصراع السياسي والثقافي إنها بلد الأنوار والتنوير خاصة لما يتعلق الامر بمواجهة الإقطاع ومن بعده البرجوازية المتعفنة.

يخوض الشعب الفرنسي اليوم معركة الدفاع على الحق في التقاعد ومواجهة سياسة دمية الرأسمال المالي ايمانويل ماكرون الذي يهدف الى تمديد سن التقاعد الى 64 سنة ابتداء من 2030. هب العمال والمستخدمون وموظفو الدولة للدفاع عن حقهم في التقاعد وتبعتهم القوى النقابية والسياسية.

ما يجب ان يلهمنا نحن أيضا نحن هنا في المغرب من هذا النوع من الصراع الطبقي في فرنسا وهو هذه الإرادة القوية لجميع المتضررين في النزول إلى الشارع وإسماع صوتهم كمتضررين. ما يجب أن يلهمنا أيضا تلك الإرادة التي لا تلين لمواجهة القمع والتنكيل الذي تمارسه الآلة القمعية للدولة الفرنسية والتي تعرت حقيقة قناعها الزائف الديمقراطية البرجوازية التمثيلية.

ما يجب أن يلهمنا أيضا هو ان يتفاعل شعبنا بمؤازرة وتعاون مع الشعب الفرنسي وهو في حاجة إلى موقف أممي من طرف عمال وكادحي المغرب. إنها وحدة النضال وحدة المعركة ضد الرأسمال المفترس هنا بالمغرب وهناك بفرنسا.

فتحية لهذا الشعب العظيم الذي ملا الشوارع نضالا ومواجهات مع الأجهزة القمعية إلى حد أن ملك بريطانيا شارل الثالث ألغى أول زيارة له لفرسنا؛ وبذلك تكون دبلوماسية ماكرون قد تلقت ضربة قوية، وهو الذي كان يبحث عن تتويج أوروبي بعد الانتخابات الفرنسية الرئاسية الأخيرة. إن الشعب المناضل يسقط حسابات أعداءه وهذه تباشير الانتصار، ووعيد للمستبدين عندنا.